جـــامعـــة ابن خـــلـــدون – تيـــارت–

كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

دور العائدات البترولية في تنمية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات

مذكـــرة تخرج تدخـــل ضمن متطلبات نيل شهـــادة الماستـــر

تخصص: مـــــالية

إعداد الطـــالبة:

– ميـــرة لطيفـــة

إشـــراف الأستاذة:

– ساجي فاطمـــة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:.....

السنـــة الجامعية 2013/2012

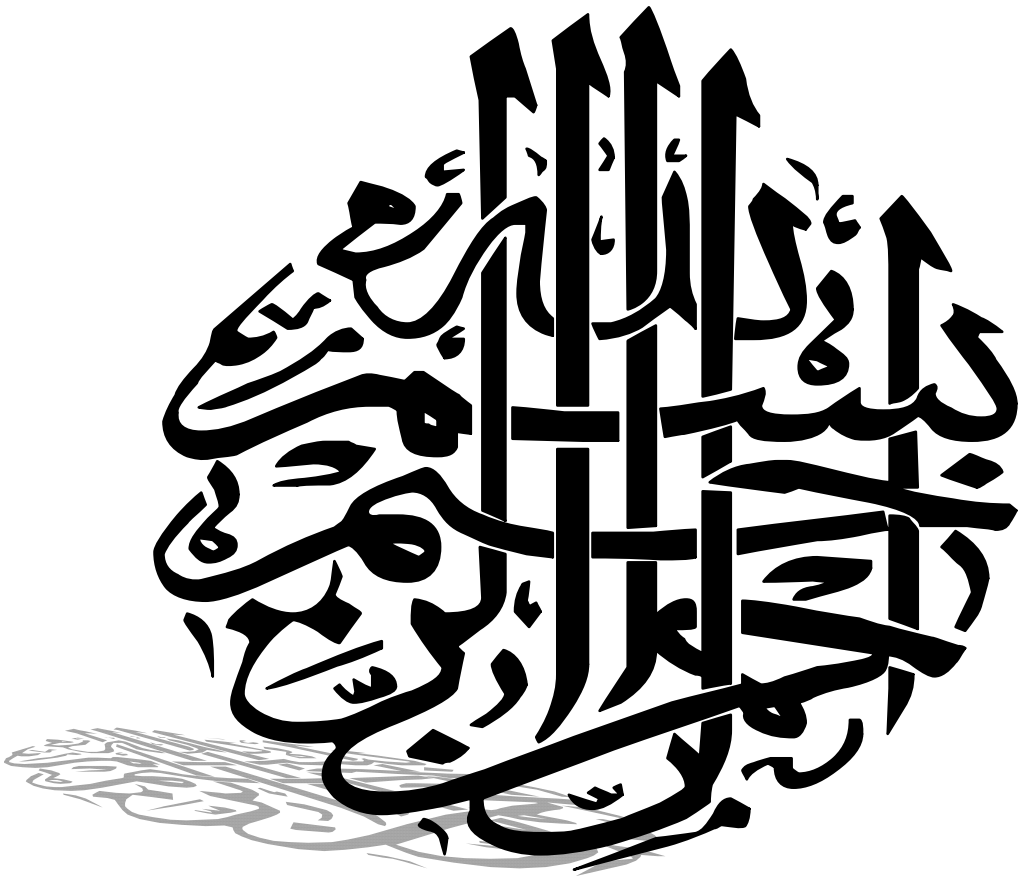

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله سبحانه وتعالى:

{كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ}

صدق الله العظيم.

نحمد الله ونشكره على إعطائنا الصبر والإرادة على إتمام هذا العمل المتواضع، وعملا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" **مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافئُوهُ فَإِذَا لَمْ تَجِدْ مَا تُكَافئوهُ فَادْعُوا لَهُ حتى تَرَوْا أَنَكُمْ كَافَئْتُموهُ**".

فالشكر كل الشكر لأستاذتي المشرفة:" **ساجي فاطمة**" التي تفضلت علي بجهدها ووقتها، وأمدّتني بغزير علمها وصادق توجيهاتها ونصائحها.

فلا أستطيع أن أقدم شيء أروع ولا أجمل من كلمة شكر واعتراف ودعاء، تخرج من صميم قلبي بكل صدق وإخلاص.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب

وكذا الشكر إلى كل من علّمني حرفا طوال مشوارنا الدراسي

ونشكر في الأخير كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل الذي تم بعون الله وفضله العظيم.

محتويات البحث

كلمة شكر

ملخص البحث

مقـــــدمـــة..... 1

الفصل الأول: التنمية الاقتصادية

تمهيـــد 7

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية و الفرق بينهما..... 8

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية 8

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي..... 9

المطلب الثالث: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية 9

المبحث الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية و النظريات المفسرة لها وقياسها..... 11

المطلب الأول:شروط التنمية الاقتصادية..... 11

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية 12

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنمية..... 13

المبحث الثالث: عوائق ومصادر تمويل التنمية..... 16

المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية 16

المطلب الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية 18

المطلب الثالث: عوامل نجاح عملية التنمية و الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل... 19

خلاصة الفصل..... 22

الفصل الثاني: الجباية البترولية

تمهيـــــد: 24

المبحث الأول: ماهية الجباية البترولية 25

المطلب الأول: تعريف الجباية البترولية وخصائصها 25

المطلب الثاني: مكونات الجباية البترولية واليات حسابها. 26

المطلب الثالث: الإطار القانوني للجباية البترولية بالجزائر. 32

المبحث الثاني: تطور إيرادات الجباية البترولية 35

المطلب الأول: تطور إيرادات الجباية البترولية 2012/2002 35

المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد ومهامه 36

المبحث الثالث: تقلبات إيرادات الجباية البترولية 38

المطلب الأول: أثر تغير أسعار البترول على سعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي 38

المطلب الثاني: موقع صادرات البترول بالنسبة لإجمالي الصادرات 39

المطلب الثالث: الآثار السلبية لانخفاض الجباية البترولية. 41

خلاصة الفصل 42

الفصل الثالث: إستخدام مداخيل الجباية البترولية لتنمية القطاعات الاقتصادية

تمهيـــد: 44

المبحث الأول: مساهمة مداخيل الجباية البترولية في تنمية القطاعات الاقتصادية 45

المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في تسيير ميزانية الدولة. 45

المطلب الثاني: أثر تغير أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية. 47

المطلب الثالث: آلية توزيع إيرادات الدولة على القطاعات الاقتصادية. 49

المبحث الثاني: إستراتيجية الدولة في تنمية القطاعات الاقتصادية..... 50
المطلب الأول: سياسة التجديد الفلاحي والصناعي..... 50
المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر..... 58
المطلب الثالث: الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للبترول..... 62
المبحث الثالث: آفاق إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية..... 65
المطلب الأول: آفاق واهم مشاريع القطاع الفلاحي والصناعي 65
المطلب الثاني: تدابير تنمية القطاع السياحي 69
المطلب الثالث: آفاق الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة 70
خلاصـــة الفصـــل 77
خاتمة 79
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
قائمة المصادر والمراجع 84
الملاحق

ملخص البحث:

يلعب البترول الدور الأساسي في تنمية الاقتصاد الوطني نظرا لما يحققه من عوائد وما تساهم به تلك العوائد في تمويل ميزانية الدولة من خلال تغطية النفقات عن طريق تمويلها لميزانية التسيير والتجهيز، حيث تبرمج ميزانية التجهيز لتنمية برامج القطاعات الاقتصادية بهدف زيادة الإنتاج خارج المحروقات واستغلالها في القضاء على التبعية للمحروقات وتحقيق كل من الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، وتقليل حجم الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات، لذا حاولت الجزائر وضع إستراتيجية استخدام مداخيل الجباية البترولية لتمويل عملية تنمية القطاعات الاقتصادية ومحاولة بناء اقتصد بديل ألا وهو اقتصاد ما بعد البترول.

Abstract:

In order to growing up the national economie, Oil plays the most important parts because its benefice that supply the nation's budget through covering the management and engenering charges, this charges will be programmed to growing up economies of nations to overcome difficulties and decreasing dependance on Oil or other country's economie, national secutity on food, self dependance, reducing incoming products and releasing the production.

Algeria try to make the perfect strategie to use the oil's taxes for supplying different parts of economie and find another wich is economie after oil.

المقدمـــة العـــامـــة

إن الجزائر توجد في مفترق الطرق رغم تحقيقها للتوازنات الاقتصادية الكلية بعد تطبيقها برنامج التعديل الهيكلي منذ عام 1994 تحت إشراف الصندوق النقدي الدولي، وهي تتأرجح بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الصاعد الذي سيكون حجر الزاوية لبناء اقتصاد السوق حسب المعايير المتعارف عليها دوليا وفي إطار الابتكار والفعالية، أي بناء اقتصاد سوق خارج ريوع المحروقات والمنظومة التجارية الطفيلية والريعية.

كما أن الاقتصاد الجزائري يعكس دوما صورة ضبابية لم يتمكن المحللون من فك رموزها الهيكلية

لا يمكن للجزائر البقاء كمجرد بلد منتج للمواد الأولية وسوق لخردة الأقطار أقل شأنا منها، فبلادنا حسب الدراسات الاستشرافية أكبر من قطر وأقل من قارة، وهي تصنف في خانة الأقطار الصناعية الجديدة , فعبر الخلفية الفكرية للاقتصاد الصاعد، يتعين التركيز على عوامل أساسية تتمثل في بناء قاعدة صناعية إنتاجية. تحقيق الاكتفاء الذاتي. تحقيق الأمن الغذائي. التنويع الاقتصادي.القضاء على التبعية للخارج وأخيرا من خلال هذه الاستراتيجية ستتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية.

إن تنمية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات من الأهداف الأساسية للدولة و نظرا للأهمية و الدور الذي تلعبه مداخيل الجباية البترولية في تحقيق الأهداف المسطرة للدولة و تمكنها من تنفيذ البرامج و الاستراتيجيات لبناء اقتصاد بديل يندرج في إطار الرهانات الاجتماعية المرتبطة بإعادة التشكيل الاقتصادي للبلاد إلا و هو اقتصاد ما بعد البترول.

إن عدم استغلال الموارد المتاحة اليوم من أجل تطوير أنشطة اقتصادية ذات قدرة تنافسية خارج قطاع المحروقات، يعرّض الجزائر إلى أخطار كبرى مستقبلاً. ويستحيل الحفاظ على وتيرة الإنفاق الحكومي في حال حدوث هبوط مفاجئ في سعر برميل النفط، إلى ما دون مئة دولار، من دون امتصاص الاحتياط المودَع في صندوق ضبط الإيرادات ثم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

بيد أن أي تقليص حادّ في الإنفاق الحكومي للحدّ من عجز الموازنة قد يؤجّج الغضب الشعبي وُيدخِل البلاد في دوامة من الاضطرابات الاجتماعية. وحتى لو حافظت المحروقات على مستويات أسعار مرتفعة، فإن احتياط النفط والغاز الذي تتوافر عليه الجزائر قد ينضب خلال 20 سنة، ما يعني ضرورة التخطيط الجدي لبناء اقتصاد ما بعد المحروقات.

من هذا المنطلق سنقوم بطرح الإشكالية التالية:

هل تتمكن الجزائر من خلال تطبيقها لاستراتيجيات تنمية القطاعات الاقتصادية من بناء اقتصاد منتج بدل الاقتصاد الريعي من خلال توظيف مداخيل عائدات المحروقات في بناء طاقات إنتاجية بديلة خارج المحروقات؟

تحت الاشكالية الرئيسية تندرج التساؤلات التالية:

– هل الجزائر قادرة على تنمية قطاعاتها الاقتصادية بشكل امثل؟

– فيما تتمثل اهم الضرائب المطبقة على النشاط البترولي؟و ما هي اليات تحصيلها؟و هل تتمكن الجزائر من تحقيق هدفها المتمثل في تنمية القطاعات الاقتصادية بالاعتماد فقط على عائدات الجباية البترولية؟

– وأخيرا ما هي أهم القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها في بناء اقتصاد بديل خارج المحروقات و أهم الاستراتيجيات المطبقة في تنمية هته القطاعات؟

فرضيات البحث:

– تعتبر التنمية الاقتصادية عموما على أنها عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

– الجباية البترولية هي تلك ضرائب التي تفرضها الدولة على النشاط البترولي والتي توظف مداخيلها لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

– لبناء اقتصاد ما بعد البترول قامت الدولة بتوظيف مداخيل الجباية البترولية في تنمية كل من القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي باعتبارهم القطاعات المهيمنة على الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى برنامج الانتقال نحو الطاقات النظيفة من خلال تطوير الطاقات المتجددة.

المنهج المستخدم:

من أجل عرضنا للموضوع بطريقة مبسطة و تحليل ابعاده المختلفة ارتأينا اختيار المنهج التحليلي الوصفي حيث ان المنهج التحليلي الوصفي تمثل في توضيح و دراسة لاستراتيجيات السياسة الاقتصادية القائمة على تنمية القطاعات الاقتصادية.

ادوات الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على البحث المكتبي من خلال الكتب.مجلات.مذكرات تخرج.

- شبكة الانترنيت.

- مقابلات شخصية مع اطارات في وزارة المالية.وزارة الطاقة و المناجم.وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

- مقابلات شخصية مع خبراء اقتصاديين لدى المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي.

أسباب دراسة الموضوع:

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اسباب و دوافع موضوعية و ذاتية منها:

الأسباب الموضوعية:

- الأهمية البالغة له خاصة و انه موضوع يلقى حاليا الاهتمام من الاقتصاديين في كل الدول المنتجة و المصدرة للنفط و ذلك لاعتماده الكبير على عائدات و صادرات النفط في تمويل اقتصادها دون محاولة منها في بناء رؤية مستقبلية لهذا المصدر في حالة نضوبه.

-الاهتمام بالجباية البترولية و محاولة تطوير اليات تحصيلها.

-الاهتمام بمعالجة اشكالية توزيع مداخيل الجباية البترولية على القطاعات الاقتصادية.

-الدور الذي تلعبه عائدات الجباية البترولية في تمويل القطاعات الاقتصادية.

الأسباب الذاتية:

-ميولنا و اهتمامنا بهذا النوع من البحوث.

-قابلية البحث للدراسة و البحث.

-تطوير القطاعات الاقتصادية و الخروج من التبعية للمحروقات.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من الدور الفعال الذي تلعبه عائدات الجباية البترولية في تنمية القطاعات الاقتصادية

أهداف دراسة الموضوع

ان الهدف من الدراسة هو

– محاولة معرفة استراتيجية الدولة في تنمية قطاعاتها الاقتصادية خارج المحروقات من خلال الاعتماد على عائدات الجباية البترولية كمصدر تمويل لتلك العملية.

– ابراز استراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية في الجزائر و تحقيقاتها و افاقها.

–الاشارة لأهمية عائدات الجباية البترولية في تمويل عملية التنمية.

–التعرف على واقع الجباية البترولية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

بعد تفحصنا لرسائل الدكتوراه والماجستير وجدنا أن هذا البحث بمثابة تكملة وتعميق نقص الدراسات السابقة ومن بين الدراسات التي تناولت الجوانب المختلفة لموضوعنا نذكر منها:

– دراسة "رضوان سليم" السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر. دكتوراه.

– دراسة زناد سهيلة استراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية..دكتوراه.

– دراسة بن عياد صورية "الجباية والتنمية الاقتصادية" ماجستير.

– دراسة بلقاسم سراري "دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد". ماجستير.

صعوبات البحث:

– قلة المراجع في المكتبة الجامعية و قدمها.

– قلة المراجع المحلية.

– قلة الدراسات المتناولة لاستراتيجيات ما بعد البترول.

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية، العائد، تنمية القطاعات الاقتصادية، استراتيجية ما بعد البترول.

عرض خطة البحث:

قسمنا موضوعنا الى ثلاث فصول.

الفصل الاول تطرقنا لماهية التنمية الاقتصادية متطلباتها، النظريات المفسرة لها وآلية قياسها، بالإضافة إلى معوقاتها و مصادر تمويلها.

– أما في الفصل الثاني عملنا على تعريف الجباية البترولية و مكوناتها وآليات تحصيلها.

– وفي الفصل الثالث عملنا على تبيان دور العائدات البترولية في تنمية القطاعات الاقتصادية وإستراتيجية الجزائر في تنمية تلك القطاعات.

صعوبات البحث:

لقد التمست عدة جوانب فعملية التنمية الاقتصادية تشمل عدة جوانب وتحقيقها يتطلب بناء خطط واستراتيجيات وتتطلب وقت لتنفيذها بالإضافة إلى إشكالية تمويل تلك العملية والبحث عن مصادر للتمويل. غير ذلك من اختلاف آراء الباحثين حول توجيه المداخيل الاقتصادية نحو القطاعات الاقتصادية فمنهم من يفضل القطاع الفلاحي ومنهم من لديه ميول للقطاع الصناعي والمجموعة الأخرى تفضل تطوير الطاقات المتجددة.

بما أن الاستراتيجيات لا زالت طور التنفيذ ولا يوجد دراسات مسبقة فنحن هنا في مرحلة التجربة فأما تنجح الجزائر في هذه الخطة التي تتمثل في الانتقال من الاقتصاد الريعي القائم على المحروقات الى الاقتصاد المنتج أو تفشل.

فنحن هنا بصدد تحليل رؤية مستقبلية لجزائر ما بعد البترول فالنتائج ليست دقيقة.

الفصـــل الأول

التنميـــــة الاقتصـــــادية

تمهيـــد:

لقضية التنمية الاقتصادية بعداً مجتمعياً علي مستوي العالم المتقدم أو النامي حيث تعد هدفاً تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل علي الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع علي المدى البعيد التوظف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش أما الدول النامية فان الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي... أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقاً للمعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية وكل ما يجعل منه إنساناً صالحاً مساهماً في تقدم وطنه .

وعلي هذا فان هذه العجالة السريعة تتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها .

إن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذري في المجتمع يقضي به علي مسببات التخلف وأن أحداث هذا التغير في هيكل المجتمع علي كافة مستوياته الاقتصادية والاجتماعية يعد القاسم المشترك بين كافة تجارب التنمية الاقتصادية .

لهذا عالجنا الموضوع اعتمادا على الإشكالية التالية:

ما هي التنمية الاقتصادية؟ و فيما تتمثل أهم النظريات المفسرة لها و ما هو الدافع لعملية التنمية الاقتصادية؟ العوائق التي تتعرض لها ؟و كيف يعتبر التمويل من أهم عقبات التنمية و كيف يتم إنعاش مصادرها؟

من خلال الإشكالية قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول:مفاهيم حول النمو و التنمية الاقتصادية والفرق بينهما.

المبحث الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية و النظريات المفسرة لها.

المبحث الثالث: عوائق و مصادر تمويل التنمية.

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية و الفرق بينهما.

تشكل التنمية الاقتصادية عنصراً أساسياً في تحريك الاقتصاد الوطني فتنمية الاقتصاد تعني إيجاد توازن بين الاقتصاد القائم على النفط، وبين اقتصاد أكثر اعتماداً على المعرفة، وذلك سعياً إلى تنويع الاقتصاد الوطني

التنمية عمل تقدمي ذلك إنها تهدف إلى الرفاهية والارتقاء بالمجتمع وهى تطوير الإنسان لموارده ومؤسساته وكافة مستوياته المادية والثقافية أي أنها تطوير لكافة بنى المجتمع وهذا يعنى إنها تتركز في الإنسان فهو وسيلتها وغايتها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

يختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم يتفق عليه بشأن التنمية الاقتصادية ولدى البعض اتجاهات لاستعمال عدة مصطلحات تعطى مفهوما للتنمية مثل النمو الاقتصادي – التغير طويل الأمد في حين يرى آخرون أن ثمة اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيرها من المصطلحات وان كان التركيز في هذا الصدد يكون حول مصطلحين هما النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تناول العديد من الاقتصاديين تعريف للتنمية الاقتصادية سنتطرق للبعض منها.

*عرفت التنمية على أنها: "عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراءات جذرية في الهياكل الاجتماعية و السلوكية و الثقافية. والنظم السياسية و الإدارية مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما". [1]

كما عرفت على أنها: العملية التي تحدث من خلال تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي. وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج"[2]

عرفت أيضا:"سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي. فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة".[3]

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة .**"اقتصاديات التنمية"**.الدار الجامعية. الأردن.1998.ص.ص.107.108

[2] عبد القادر محمد عطية.**"اتجاهات حديثة في التنمية"** الدار الجامعية.الإسكندرية.2003.ص.9.

[3] كامل بكري.**"التنمية الاقتصادية"**دار النهضة العربية.بيروت.1986.ص.ص.16.17.

عرفت أيضا على أنها: "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضي إعداد العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي."[1]

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي:

عرف على أنه" حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الدخل الفردي من الدخل الحقيقي و بالتعمق في هذا المفهوم فان النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عليه زيادة في الدخل الفردي الحقيقي. بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني "[2].

وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني.

متوسط الدخل الفردي= الدخل الكلي/عدد السكان.[3]

وبصفة عامة يمكن تعريفه على أنه" الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل. أي باستبعاد التغير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني.وكثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني المنسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي."[4]

المطلب الثالث: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.

نتيجة التقارب بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية نجد أن النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة في إجمالي الناتج بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنويعه فضلا عن التغيرات التي يمر بها الإنتاج.

فالنمو الاقتصادي يعني الزيادة الثابتة أو المطردة في السعة الإنتاجية للاقتصاد الوطني و التي تساعد مع مرور الوقت في زيادة الدخل والإنتاج العام.

---

[1] الدكتور محمد عدنان وديع. **"مفهوم التنمية."** مجلة جسر التنمية.العدد الأول.المعهد العربي للتخطيط.الكويت.2005.ص5

[2] علي احمد علي. **"أسس النمو الاقتصادي"** الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.مصر.2004.ط1.ص115.

[3] محمد عبد العزيز عجمية. **"التنمية الاقتصادية.دراسات نظرية تطبيقية."** كلية التجارة.قسم الاقتصاد.جامعة الإسكندرية.مصر.2003.ص.ص..56.57

[4] عطية عبد الواحد. **"دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية و التوزيع العادل للدخل"**.ط1.دار النهضة العربية.القاهرة.1993.ص.218

أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم أكثر شمولا ووسعة من مفهوم النمو.

وهو المفهوم الذي يحدد مدى تقدم الدولة أو تخلفها اقتصاديا واجتماعيا ودوليا. ولذلك تحرص كل الدول الجادة وذات الحكم الرائد على تحقيق التنمية الاقتصادية به وليس النمو حتى يتم لها التقدم والتطور الحقيقي[1].

*** تتمثل أساسا عناصر النمو في:**

* يعمل النمو على زيادة متوسط الدخل الفردي زيادة حقيقية و ليست نقدية.

* تكون الزيادة على المدى الطويل.

* يعمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل.

أما بالنسبة للعناصر التي تنطوي عليها عناصر التنمية فهي نفس عناصر النمو مع إضافة العناصر التالية:

* التغير في الهيكل و البنيان الاقتصادي.

* إن إعادة توزيع الدخل على الطبقات الفقيرة من بين اهتمامات التنمية الاقتصادية لكنه لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي.

* الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة.

* التنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق القدرة الإنتاجية فبالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة مثلا يتعين الاهتمام بالصناعة و بذلك يتم زيادة الناتج المحلي. بتنوع الإنتاج في المجتمع. وتزداد فرص العمل و تتحرر الدولة من تبعيتها للعالم الخارجي و هي تغيرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي.

تتطلب التنمية ضرورة التدخل المباشر للسلطات الحكومية من هنا يمكن القول إن النمو الاقتصادي يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية التي معناها أوسع وأشمل والتي لا تحدث تلقائيا بل تتحقق بتدخل الدولة لتنفيذ أهدافها المسطرة.

[1] بن جودي فريدة. **"دور النفقات العمومية في التنمية الاقتصادية"** مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة.تخصص إحصاء و اقتصاد تطبيقي.جامعة الجزائر.2011.ص.25.

المبحث الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية و النظريات المفسرة لها وقياسها.

للتنمية الاقتصادية مثلها مثل جميع العمليات الاقتصادية فهناك شروط لتحقيقها و هي تعتمد على نظريات و استراتيجيات تفسرها.

المطلب الأول:شروط التنمية الاقتصادية:

لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية شروط تتمثل في:

1-دور الدولة: أكدت أغلب التجارب أن عملية التنمية لا يمكن أن تنجح بعيدا عن دور الدولة التنظيمي كما أن التنمية لا تحدث تلقائيا و لابد من التدخل الواعي للدولة لأحداثها. يصبح دور الدولة أساسيا لقيادة عملية التنمية وتنظيمها من خلال وضع القواعد والخطط الأساسية لها. وذلك من خلال تطوير البنى التحتية وتوفير الأمن وتشجيع عملية التصنيع.[1]

الدعوة إلى تدخل الدولة لا يعني إلغاء دور القطاع الخاص والاعتماد على التخطيط المركزي الشديد وبالتالي هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي بل يجب أن يكون دور الدولة تصحيحيا تقييميا دون الابتعاد عن آلية السوق.

2-التصنيع: يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف. يعني التصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع. يؤدي ذلك إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج السائدة. ويحتاج التصنيع السريع إلى زيادة حجم الاستثمارات في المجال الصناعي.

إن تحقيق شرط التصنيع يؤدي إلى تغير هيكل الميزان التجاري حيث أن السلع المصنعة سوف تشبع حاجة السوق المحلية مما يقلل الواردات وكذلك فإن جزء من تلك السلع سوف توجه للتصدير مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتنوعها بذلك يحدث التصنيع أثرا إيجابيا على الميزان التجاري.[2]

3-التقدم التكنولوجي: إن من الشروط الضرورية لنجاح عملية التنمية هو تعزيز القاعدة التكنولوجية والتي تعني اعتماد إستراتيجية ترمي إلى توفير التكنولوجيا الحديثة المناسبة وبتكلفة غير باهضة مع عدم

[1] د محمد علي الليثي. **''مذكرات في التنمية الاقتصادية''**.دار الجامعات المصرية. الإسكندرية.1984.ص.133

[2] فؤاد محمد شبل **''التنمية الاقتصادية أصولها و قواعدها''** القاهرة.1968.ص.ص.93.95

التفريط في التكنولوجيا التقليدية التي يمكن تطويرها محليا بكفاءة ويجب اختيار التكنولوجيا التي تتلاءم مع ظروف البلد النامي من حيث المستوى الفني والخبرات التي يمتلكها العاملين لأن اختيار التكنولوجيا المعقدة وذات المستوى العالي سوف يخلق تبعية تكنولوجية للبلدان المصدرة لتلك التكنولوجيا[1].

وتنبع أهمية الاهتمام بالتقدم التكنولوجي كإستراتيجية تنموية من أن هذا التقدم يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الدخل الوطني بنسبة تفوق نمو السكان. حيث أن التقدم التكنولوجي يتطلب استثمار أصول مالية جديدة متضمنة تحسين طرق الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية للبلد النامي.

4- رفع مستوى التراكم الرأسمالي: إن نجاح توفير الشرطين السابقين يتطلب رفع معدل التراكم الرأسمالي أي توفير حد أدنى من الموارد الاستثمارية التي توجه لعملية التنمية لكي ينطلق الاقتصاد الوطني في مسار النمو الذاتي.

5- ضبط معدل النمو السكاني: إن الدولة النامية تعاني مشكلة ارتفاع عدد السكان بنسب تفوق نسبة الزيادة في الدخل الوطني. و بما أن عملية التنمية تستهدف زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة الدخل الفردي فإن تلك الزيادة سوف تتآكل مع استمرار الزيادة في حجم السكان وهذا بدوره يضعف قدرة تلك البلدان على زيادة معدلات التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل الاستثمارات مما يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية يتطلب الأمر إذا ضبط معدلات الزيادة السكانية بما يتناسب مع الزيادات التدريجية للدخل الوطني.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو تقييم النتائج. ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدأ من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل للتنمية البشرية.

يمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا وكاملا لعامل مخصص من التنمية ويكون بذلك مؤشرا للتنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيمه هو الهدف للتنمية أو عنصر من عناصرها.

[1] جواد هاشم. **"العلم و التكنولوجيا و التنمية الصناعية"** مجلة النفط و التنمية".العدد.5.1980.ص29.

1- المؤشرات الاقتصادية: توضح هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة اجتماعية كالدخل السنوي للفرد أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون او على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى نسبة الصادرات و أبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي أو الكلي أو النقدي. وقد ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدام الناتج الإجمالي للفرد كمؤشر عن التنمية الاقتصادية، وجرت محاولات لتصحيح هذا المقياس وتسويته. ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقدرة الشرائية المحلية النسبية، وكان كولن كلارك من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤات القوة الشرائية الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى الأسعار مشترك "الأسعار الدولية "

2- دليل التنمية البشرية: يعرف تقرير التنمية البشرية لعام 1993 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية بأنها عمليات توسيع خيارات الناس، فمن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية و تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية هي أن يحيا الإنسان حياة طويلة صحية، وأن يكتسب معرفة وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريمة [1].

بالإضافة إلى المؤشران السابقان نضيف كل من مؤشرات قياس الرفاهية الاجتماعية. دليل مستوى المعيشة. دليل الصحة الاجتماعية. دليل الحاجات الأساسية.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنمية

إن عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي، بل يجب أن تستند إلى إستراتيجية معينة مبنية على أساس نظري معين بحيث هناك ثلاث نظريات أساسية وتتمثل في:

1-نظرية الدفعة القوية: تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. يفرق رونشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية. الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار

[1] الدكتور مدحت القريشي.**"التنمية الاقتصادية-نظريات و سياسات"** دار وائل للنشر.2007.ص.25

للتجزئة و يعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن..

2- **نظرية النمو المتوازن:** تستند هذه النظرية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة، بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (فركس، روشين، رودان) بعين الاعتبار[1] ما يلي:

أ* **دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:** تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبلد والتي غالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد أدنى مما يتطلب استثمار مبدئي ضخم نظرا لتكاليفها الباهظة كالسكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك. والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة، أو بصفة موازية نظرا لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية بشكل عائق معتبر لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ المؤسسات.

ب* **الطبيعة المكملة للطلب:** حيث يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، حتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية، ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع صناعات أخرى.

* **الانتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن:**

* الاعتماد على الاكتفاء الذاتي بحيث أن النمو المتوازن رفض بصفة أو بأخرى التخصص، نظرا لاعتماد هذه الإستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد.

* إهمال نشاطات القطاع الزراعي، بحيث لا يوجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.

[1] من طرف associatif منتدى دائما التنمية.مأخوذة من الموقع الالكتروني www.dimatanmia.com بتاريخ26.01.2012.

* احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفران الحجم.

* عدم واقعية مشروع كهذا،نظرا لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذها".

3- نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فان إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية،إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي:

* تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.

* الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية علي حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي، تواجه هذه الإستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام. أما المؤيدون لهذه الإستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة.

المبحث الثالث: عوائق ومصادر تمويل التنمية

تعرفنا على التنمية الاقتصادية التي تعتبر عملية تحول شامل لكافة مكونات اقتصادنا وذلك من خلال إحداث تغيير واضح في أحجام وقيم هذه المكونات وعلاقتها الهيكلية البينية والضمنية، ولكن من أهم إشكاليات التنمية الاقتصادية هو كيفية تمويل متطلبات هذه التنمية وهذا ما سنبرزه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

على الرغم من الأساس الذي يجب أن تعتمد عليه الدول النامية في تمويل تنميتها الاقتصادية يجب أن يرتكز على مواردها المحلية، إلا أن الواقع يظهر في كثير من الأحيان وجود قصور شديد في مصادر التمويل المحلي مما يجعل هذه الدول تستعين بمصادر التمويل الخارجي.

1- مصادر التمويل الداخلية:

يمكن تمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريقتين:

إما طريقة الفائض الاقتصادي أو عن طريق الإدخار

*زيادة الفائض الاقتصادي قد تكون من خلال تقليل الاستهلاك،تقليل نفقات الحكومة،تقليل الأعباء العسكرية، القضاء على البطالة، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

- الادخار بنوعيه الخاص و العام هو جزء من الإنتاج الذي لا يستهلك، ويمكن زيادة الادخار عن طريق زيادة الدخل وعن طريق تخفيف الاستهلاك، حيث يكون الادخار الخاص من طرف الأفراد والمؤسسات، بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض شهادات الاستثمار أو الإصدار النقدي أو ما يسمى في التمويل بالعجز وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخم [1].

[1] جمال الدين لعويسات، **"العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية"**،دار هومة للنشر الجزائر.2000،ص 63

2- مصادر التمويل الخارجية:

تعددت صور و أشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي:

*__التدفقات و التحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية__: أهمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي.

*__البنك الدولي للإنشاء والتعمير__: يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، ومن المؤسسات المساعدة للبنك نذكر:

*__مؤسسة التمويل الدولية__ تأسست سنة 1956 ينحصر نشاطها أساسا في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.

*__مؤسسة التنمية الدولية__ تأسست عام 1960 وتعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة، أي القروض التي فوائدها منخفضة وآجالها طويلة تقدم للدول النامية.

*__الوكالة الدولية لضمان الاستثمار__: تأسست سنة 1988 وتهدف على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء.

*__صندوق النقد الدولي__: يعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي، اختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية، ومنع حدوث أزمات مالية.

*__المنح و الإعانات__: وتتمثل في تحويل موارد الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

*__القروض__: هذه القروض قد تكون عامة أو خاصة وتختلف القروض باختلاف الشروط التي تعقد بها، فالقروض التي يطلق عليها "القروض التجارية "تكون عادة وفقا للشروط التي تحددها أسواق رأس المال من حيث المعدل المطبق و الضمانات و برنامج التسديد، أما القروض السهلة فهي تعقد بشروط ميسرة فتضمن آجالا طويلة و ضئيلة في معدلات الفائدة.

*__الاستثمار الأجنبي__: يتمثل في استثمار مواد أجنبية في البلدان النامية ونفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، يكون الاستثمار مباشر إذا أقام المستثمر الأجنبي مشروعا إنتاجيا وامتلك رأس ماله

وتولى إدارته، ويكون غير مباشر عندما تكون العملية مجرد راء أسهم أو سندات في المشروعات القائمة"[1].

المطلب الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية

تعرفنا على التنمية الاقتصادية حيث تعتبر عملية تحول شامل لكافة مكونات اقتصاد ما وذلك من خلال إحداث تغيير واضح في أحجام وقيم هذه المكونات وعلاقتها الهيكلية البينية والضمنية، ولكن إن أهم إشكاليات التنمية الاقتصادية هو كيفية تمويل متطلبات التنمية وسنتطرق للعقبات في هذا المطلب، من أهم العوائق نذكر ما يلي:

***عوائق اقتصادية:**

إن أهم العقبات الاقتصادية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية هي تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج في البلدان المتخلفة، ويقصد بالاقتصاد المزدوج وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما تمام الانفصال داخل الاقتصاد الوطني، أحدهما متقدم والآخر متخلف، أي انعدام الترابط الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية، بالنسبة للجزائر نجد أن قطاع المحروقات متقدم تكنولوجيا نوعا ما عكس القطاع الزراعي الذي لا يزال يعاني سوء التسيير والاستغلال بالإضافة إلى العقبات الأخرى التي تتمثل في ندرة رؤوس الأموال و ترجع هذه الندرة إلى مشكلة ضعف مستويات الادخار لدى الأفراد و التي تقف بدورها عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار.

***عوائق اجتماعية:**

أبرز العقبات الاجتماعية لعملية التنمية تتمثل في النمو السكاني العالي وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية، محدودية التعليم، ندرة المهارات الفنية والإدارية بالنسبة للمجال الاقتصادي.

عدم كفاية الجهاز الحكومي للقيام بالنشاط الإنتاجي، إضافة إلى عدم عدالة توزيع الدخل الوطني بين العناصر المكونة له.

[1] جمال الدين لعويسات، **"العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية"**.مرجع سابق الذكر.ص54.

*** عوائق خارجية:**

ترتبط هذه العوائق بالظروف الدولية والعلاقات الخارجية مع البلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والمالية، تتمثل أساسا في سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على السوق الدولية وشروط التجارة الخارجية إضافة إلى اعتماد البلدان النامية على التخصص في تصدير سلعة أو مادة واحدة، الذي أخل بالتوازن الصناعي، وبالتالي فإن أهم عائق للتنمية الاقتصادية هو العائق السياسي بالدرجة الأولى والداخلي بشكل خاص متمثل في فقدان وانعدام تواجد قيادة سياسية واعية، والإلمام الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بإنجاز أهدافها المطلوبة "[1].

المطلب الثالث: عوامل نجاح عملية التنمية و الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل

تتمثل عملية التنمية أساسا في الوصول إلى الأهداف المسطرة والمتمثلة في تغطية جميع المرافق الاقتصادية وتحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان وبناء قوة اقتصادية وحتى يمكن للدول الوصول بعملية التنمية للأهداف المسطرة لها وجب عليها اختيار إستراتيجية سليمة لتلك التنمية، ويقصد بإستراتيجية التنمية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى حالة النمو الاقتصادي الذاتي حيث يختلف هذا الأسلوب من دولة لأخرى، باختلاف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الدور الذي تقوم به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية.

***الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل :**

***إنعاش مصادر التمويل الداخلي:**

تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشكل تحصيلها ومن أجل مواجهة ذلك يجب إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جذب الادخار وذلك من خلال:

*مدخرات القطاع العائلي: ومن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيزها

– التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد.

[1] بن عياد صورية،" **الجباية و التنمية الاقتصادية** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم التسيير، تخصص مالية،مركز جامعي زيـــان عاشـــور الجلفة. 2005. ص.ص.9.10

- تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدواة الادخار لتشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها.

- انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأموال العينة.

- توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.

- تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وفائدته في تأمين مستقبلهم.

- زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.

*مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخراته على السياسة التبعة من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة اتجاه هذه الشركات[1].

*المدخرات الإجبارية: يكون الادخار الحكومي من خلال فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي ومنع التهرب الضريبي والزيادة من مستوى الإيرادات الجارية والتقليل من النفقات إلى جانب تحسين الكفاءة الاجتماعية للجهاز الحكومي .

أما فيما يخص التمويل الضخمي فمن أجل تفادي مخاطره يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار.

*** الإجراءات اللازمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية:**

يعد رأس المال الأجنبي عنصرا هاما في عملية التنمية خاصة في المراحل الأولى لها، ومن هنا وجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو استثماري للأجانب من خلال إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنح العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية إضافة إلى ضرورة توافر كل من:

-البيئة السياسية والاستقرار السياسي.

-واقع ترتيبات سعر الصرف في القطر المضيف والنظام المصرفي له.

[1] www.dimatanmia.assoc.com

-التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومة المضيفة إضافة إلى هذا نجد أنه بالرغم من أزمة المديونية التي تعاني منها هذه الدول، إلا أن هذه الهيئات الدولية يجب اقتناعها بالمسؤولية في الأزمة الاقتصادية ودفع للمساهمة في جعل البيئة التجارية الدولية داعمة للتنمية. بالإضافة أنه يجب على الدول النامية أن تحقق تكامل اقتصادي إقليمي من خلال التناسق والتعاون فيما بينها، ويجب أن تنظم إلى الأسواق العالمية (على المستوى الدولي) بإصلاح الاختلالات في نظمها.

خلاصة الفصل:

نظرا للأهمية التي تلعبها عملية التنمية في الاقتصاد وتطورها تسعى كل الدول إلى بناء خطط واستراتيجيات لتحقيقها.

الواقع إن العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية أو الإسراع بها يهم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء فالدول الغنية ترغب في الاحتفاظ بمعدلات تنمية مرتفعة حتى يمكن تجنب الكساد والركود طويل الأمد.

إذا لم يكن معدل التنمية مرتفعا فان هذه الدول قد تعاني من زيادة الإنتاج عن الحدود المطلوبة مقابل الطلب الكلي (محلي وأسواق خارجية) ومن ثم تواجه مشكلة الكساد والركود والبطالة على الأمد الطويل في حين تكون التنمية الاقتصادية مطلبا ملحا للدول الفقيرة كأحد الحلول اللازمة لمواجهة التطرف والحد من تكريس التبعية وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاجتماعية من أكبر الأسباب في إشعال الصراعات ومن ثم يجب على استراتيجيات التنمية السعي إلى تحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجر الصراعات وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية.

غير أن الحاجة إلى تمويل تلك العملية جعلت الجزائر تلجا إلى الاستدانة بدل البحث عن مصادر تمويل داخلية أكثر نجاعة والسعي لتطويرها واستغلالها.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية، إنما نشأ نتيجة لقصور المدخرات المحلية عن الوفاء بالاستثمارات المطلوبة وهو ما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية. وهذا ما خلق تبعية للدول الأجنبية ولذلك كانت الإجراءات لإنعاش مصادر تمويل التنمية للنهوض بهذه الأخيرة نحو تحقيق معدلات أعلى وأفضل والسعي وراء تنمية القطاعات الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الفصـــل الثـــاني

الجبايـــة البتـــرولية

تمهيـــــد:

أصبح مطمح وغاية شعوب العالم الثالث هو بناء صرح واسع للتنمية الاقتصادية ومن ثم حتمية تحقيقها ضرورة مؤكدة.

لكن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تمويل وهذا بدوره يحتاج إلى وسائل ومن دون وسائل لا معنى للحديث عن الأهداف والانجازات ولا مجال لتجسيدها في الواقع، من هذا المنطق فان تمويل التنمية الاقتصادية أصبح يحتل مكانة هامة في مجال الانشغالات اليومية للدول النامية، حتى أنه أصبحت تترتب مصطلحات عدة كعجز الميزانية، المديونية، إعادة الجدولة... هذا مما أدى بالعديد من المفكرين الاقتصاديين وخبراء المالية إلى البحث عن الوسائل والحلول المناسبة للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية والتأثير على مستوى الدخل الوطني لتحقيق ما تصبوا إليه الدول من أهداف اقتصادية واجتماعية دون الإخلال بالتوازن الاقتصادي.

إن الدور الذي تلعبه الجباية في تعبئة الموارد المالية للدول وإعطاء أقصى قدر الفعالية الاقتصادية، جعل كل دول العالم تعتمد على هذه الوسيلة التي تشكل منبعا ماليا أساسيا لا يمكنه أن يختفي ما دام أن هناك اقتصاد يشمل نشاطات صناعية وتجارية خاضعة تقتطع عليها حصص مالية إجباريا لتوجه فيما بعد إلى تمويل النفقات العمومية والتكفل المباشر بالاستثمارات والخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية التي تعتبر ضرورة الحياة المتحضرة، ولا يمكن تحقيق هذا إلا بتطبيق سياسة جبائية فعالة ترتكز على الضرائب ذات المردودية المالية لعالية، والمقبولة سياسيا واجتماعيا بغية تحقيق أهداف الدولة وقيامها بواجباتها المختلفة دون خلق صعوبات للأعوان الاقتصاديين.

من هذا المنظور نقوم بطرح التساؤلات التالية:

- ماذا نعني بالجباية البترولية وما فيما تتمثل أهم الرسوم المطبقة على المواد البترولية؟
- ما اثر تقلبات أسعار البترول على كل من سعر الصرف ومعدل الصادرات؟

المبحث الأول: ماهية الجباية البترولية

تتعدد أنظمة الجباية البترولية بعدد البلدان وفقا للسياسة الطاقوية المطبقة في كل بلد. إلا أن هناك قواعد عامة تسهل لنا وضع تعريف للجباية البترولية ثم إعطاء نظرة شاملة عن الضرائب المكونة لها في مرحلتي البحث والاستغلال. بالإضافة إلى أن هناك قوانين تحكم إطار الجباية البترولية كالمعدلات المطبقة وطريقة التحصيل وما غير ذلك.

المطلب الأول: تعريف الجباية البترولية وخصائصها

يمكن تعريف الجباية البترولية على أنها:

* تتمثل في قيمة الموارد المالية المفروضة على النشاط البترولي الذي لقي اهتماما بالغا ومازال يلقى الصدارة في اهتمامات الدولة باعتباره مورد أساسي لتمويل الخزينة العامة للدولة.

* تلك الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل ترخيص من قبل الدولة. لاستغلال باطن الأراضي التي هي ملك لها.[1]

إن أهم ما يميز الجباية البترولية في مختلف الدول هو تعدد الضرائب في الدول المنتجة كدول منظمة الأوبك من جهة ومن جهة أخرى نجد الدول المستهلكة كدول أوروبا الغربية تفرض ضرائب منخفضة وقليلة بهدف تشجيع البحث والاستغلال في المجال البترولي.

1- **الجباية البترولية في الدول المنظمة في منظمة الأوبك** تمثل المورد الأساسي للدخل الوطني. لذا تعتمد على جباية خاصة تسمح لها بالاستفادة من مداخيل هذه المادة الإستراتيجية خاصة وأنها زائلة (نافذة).

2- **جباية الدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج:** على العموم نجد الدول المستهلكة للبترول تتكون من بعض دول أوروبا الغربية. دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين إلى جانب بعض دول إفريقيا كالسنغال وموريتانيا دون أن ننسى الدول الصناعية الكبرى كاليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] كواهي محمد أمين. دراسة تحليلية لمدى مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة مع بناء نموذج تنبؤي لها.مذكرة ضمن نيل متطلبـــات شـــهادة مهندس دولة.تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي الدفعة 4 السنة 2011-2012. ص 23.

على الرغم من قدرتها الإنتاجية العالية فان لهذه الدول نظام جبائي خاص بها يسمح للشركات البترولية من توسيع رقعة بحثها بفرض إيجارات منخفضة ومعدلات إتاوة منخفضة مقارنة بالدول المنتجة.

3- الجباية البترولية في الدول المستهلكة وقليلة الإنتاج: تتميز بخصوصيات تختلف عن جباية الدول المنتجة. فنجدها تسعى إلى جلب الاستثمارات البترولية إليها. دون الاعتماد على مداخيلها في تمويل ميزانيتها عكس الدول المنتجة التي تسعى من خلال جبايتها الاعتماد عليها أكثر في التمويل.[1]

المطلب الثاني: مكونات الجباية البترولية واليات حسابها.

يتمثل النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب. وتكريرها وتحويل وتسويق وتخزين المنتجات البترولية. وكذا الهيكل والمنشات التي تسمح بممارسة هذه النشاطات فيما يلي سنتطرق لكل من الرسم المساحي. الإتاوة. والرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على الناتج.

1-الرسم المساحي: يسدد المتعامل الرسم المساحي سنويا بالدينار الجزائري أو بالدولار الأمريكي الذي يحدده بنك الجزائر يوم التسديد.

كما هو محدد في المادة رقم(29) من قانون المحروقات 07/05[2] بمجرد دخول العقد حيز التنفيذ. وطبقا لأحكام المادة رقم(55) من نفس القانون يتم حساب هذا الرسم على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع. ويحدد مبلغ الرسم المساحي بالدينار الجزائري لكل كيلومتر مربع(كلم)[32]

[1] كواهي محمد أمين.حاجي حسن.**"دراسة تحليلية لمدى مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة مع بناء نموذج تنبؤي لها."**مذكرة ضمن نيـــل متطلبات شهادة مهندس دولة.تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي.جامعة الجزائر.الدفعة4.سنة 2012/2011.ص 25

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الثلاثاء12 جمادى الثانية عام 1426.الموافق ل 19 يوليو سنة.2005

كما يلي: جدول رقم (2-1): طريقة دفع الإيجار الوحدة:دج/كلم

المناطـــــق/ السنوات	مرحلـــة البحـــث			مرحلة الاستبقاء والكشف	مرحلة الاستغلال
	سنة الى 3 سنوات	4سنوات الى5 سنوات	6 سنوات الى 7 سنوات		
المنطقة أ	4.000	6.000	8.000	400.000	16.000
المنطقة ب	4.800	8.000	12.000	960.000	24.000
المنطقة ج	6.000	10.000	14.000	720.000	28.000
المنطقة د	8.000	12.000	16.000	800.000	32.000

المصدر: المادة 83 من العدد 50 الجريدة الرسمية الصادر في 12 جمادى الثانية، الموافق لـــ19 يوليو 2005.

ويتم تعيين هذه المبالغ حسب متوسط سعر الصرف عند بيع الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري للشهر الميلادي لكل تسديد ينشره بنك الجزائر. يقسم على ثمانين(80) ويضرب في مبلغ الرسم المحدد في الجدول أعلاه.

2- الإتاوة: تحدد الإتاوة على أنها ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طرديا معه كونها ضريبة على رقم الأعمال، ومستقلة عن كل مفهوم الربح فهي نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال.

تحدد الإتاوة على أساس كميات المحروقات المنتجة والمحسومة بعد عمليات المعالجة على مستوى الحقل.باستثناء كميات المحروقات المعاد ضخها في الجيوب أو المستهلكة في عملية الإنتاج ذاتها أو المهدورة، وتقيم هذه المنتجات بالسعر القاعدي.

* **نسب الإتاوة وطريقة دفعها**:لقد احدث قانون المحروقات رقم 07/05 بعض التعديلات على نسب الإتاوة وطريقة دفعها عما كانت عليه في قانون المحروقات 14/86.

نسب الإتاوة بموجب قانون المحروقات رقم07/05 المؤرخ في 2005/04/28

*أصبحت نسب الإتاوة تحدد حسب أجزاء الإنتاج المحددة في كل عقد كما هو محدد في الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): معدلات الإتاوة على أساس المتوسط الشهري للإنتاج

ب.م.ب:البرميل المعادل للبترول.

	المنطقة ا	المنطقة ب	المنطقة ج	المنطقة د
من 1 إلى20000 ب.م.ب يوميا	%5	%8	%11	%12.5
من20001الى50000 ب.م.ب يوميا	%10.5	%13	%16	%20
من50001الى 100000ب.م.ب يوميا	%15.5	%18	%20	%23
أكثر من100000 ب.م.ب يوميا	%12	%14.5	%17	%20

المصدر: المادة85من العدد 50، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ: 12 جمادى الثانية.عام 1426ه الموافق ل 19 يوليو سنة 2005.

أما طريقة دفع الإتاوة فيتم دفعها شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات(النفط) قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي لشهر الإنتاج. ويتم تسديدها بصك بنكي أو عن طريق أي وسيلة أخرى للدفع المرخص به. والممكن القيام به بواسطة تحويل الأموال الكترونيا.

وفي حالة حدوث تأخر في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة واحد في الألف مقابل كل يوم تأخير.

تعتبر الإتاوة كلفة قابلة للحسم من القاعدة الجبائية من أجل احتساب الضريبة التكميلية على الناتج.

3- الرسم على الدخل البترولي:

لقد تم إحداث هذا الرسم بموجب قانون المحروقات رقم 07/05، ليعوض الضريبة المباشرة لنشاط الإنتاج التي كانت تخضع لأحكام قانون المحروقات رقم 14/86.

أ-مفهوم الرسم على الدخل البترولي: يسدد المتعامل شهريا رسما على الدخل البترولي الذي هو عبارة عن قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا.[1]

تساوي القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن منذ بداية استغلال المحروقات ناتج كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال الخاضعة للإتاوة المضروبة في السعر المستعمل لحساب الإتاوة.

وتشكل المبالغ المحسومة المرخص بها من العناصر التالية:

* الإتاوة.

* الحصص السنوية للاستثمارات من أجل التطوير باستعمال قواعد التقويم المحددة في المادة رقم 87 من قانون المحروقات رقم07/05.

* الحصص السنوية لاستثمارات البحث بتطبيق قواعد التقويم المحددة في المادة 87 من قانون المحروقات رقم 07/05. وإذا اقتضى الأمر مؤونة لمواجهة تكاليف التخلي أو الإصلاح طبقا للمادة رقم 82 من نفس القانون.

* مصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية لفائدة النشاطات الخاضعة لهذا القانون.

* تكلفة شراء الغاز من أجل الاسترجاع المدعم.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الثلاثاء.12 جمادى الثانية.عام 1426ه الموافق ل 19 يوليو سـنة 2005مالعـدد 50 المادة86.

لحساب الرسم على الدخل البترولي يتم استعمال النسب المحددة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-3): نسب الرسم على الدخل البترولي.

القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن (ق م)المعبر عنها ب 10^9 **دج**	الحد الأول ح1	70
	الحد الثاني ح2	385
نسبة الرسم على الدخل البترولي	المستوى الأول	%30
	المستوى الثاني	%70

المصدر: المادة87 من العدد 50 الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 12 جمادى الثانية عام 1426هـ الموافق ل 19 يوليو سنة 2005.

يتم تعيين الحدين ح1.ح2 الواردين في الجدول أعلاه حسب الصيغة الآتية:

سعر الصرف المتوسط عند بيع الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري للشهر الميلادي الذي يسبق كل تسديد الذي ينشره بنك الجزائر. مقسما على 70ومضروبا في كل حد مبين في الجدول أعلاه.

يتم حساب الرسم على الدخل البترولي حسب القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن كما يلي:

*عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن أقل من الحد الأول أو تساويه، يتم حساب الرسم على الدخل البترولي باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الأول.

*عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن أكبر من الحد الثاني يتم حساب الرسم على الدخل البترولي باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الثاني.

*عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن تفوق الحد الأول أو تقل عن الحد الثاني أو تساويه يتم استعمال نسبة الرسم على الدخل البترولي:

النسبة المئوية للرسم على الدخل البترولي= (ق م-ح1) (40/ح1-ح2) + 30

يدفع الرسم على الدخل البترولي الخاص بسنة مالية باثني عشر(12) تسديدا مؤقتا يساوي تسبيقات على الرسم المستحق لتلك السنة المالية. وتدفع هذه التسبيقات دون أعذار قبل الخامس والعشرين من الشهر الذي يلي الشهر المستحق الدفع فيه عن طريق صك بنكي. أو عن طريق أية وسيلة أخرى للدفع المرخص به والممكن القيام به بواسطة تحويل الأموال إلكترونيا. وفي حالة حدوث تأخر في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة 1 في الألف مقابل كل يوم تأخير.

ويعتبر الرسم على الدخل البترولي كلفة قابلة للخصم من القاعدة الجبائية من أجل احتساب الضريبة التكميلية على الناتج.

4- الضريبة التكميلية على الناتج:

يخضع كل شخص يكون طرفا في العقد لضريبة تكميلية على الناتج محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات حسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع ونسب الاهتلاك المنصوص عليها في القانون.

- يمكن لأي شخص أن يجمع نتائج نشاطه في الجزائر موضوع القانون.

- تدفع الضريبة خلال أجل أقصاه يوم انقضاء المهلة المحددة لتسليم التصريح السنوي لناتج السنة المالية عن طريق صك بنكي أو عن طريق أي وسيلة أخرى للدفع المرخص به والممكن القيام به بواسطة تحويل الأموال إلكترونيا وفي حالة حدوث تأخر في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة واحد في الألف مقابل كل يوم تأخير.

5- ضرائب النظام العام:

يطلق عليها تسمية الضرائب المشتركة وتتكون من:

- الرسم على النشاط المهني ويطبق على الأنشطة التالية:[1]

* أنشطة نقل المحروقات عبر الأنابيب.

[1] Said benaissa , alger.2001.p66.p67 **".fiscalité.produits domaniaux.parafiscalité.megasoft"**

* أنشطة تمييع الغاز الطبيعي، معالجة وفصل الغاز عن البترول المستخرج من الآبار ويقدر هذا الرسم بنسبة 2% من رقم الأعمال للأنشطة السالفة الذكر خارج الرسم على القيمة المضافة.

- الضرائب المطبقة على الأجور وتتكون أساسا من الضريبة على الدخل الإجمالي والدفع الجزافي.

- الضريبة على الدخل الإجمالي تطبق حسب سلم ضريبي محصور بين 0% إلى40% يتحملها الأجير.

أما الدفع الجزافي يتحمل هذه الضريبة صاحب العمل (المؤسسات المستخدمة) وتقدر هذه الضريبة بـــ1%.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للجباية البترولية بالجزائر.

تميزت الجباية البترولية في الجزائر بالتغير المستمر من خلال عدة إصلاحـــات:

1-القانون البترولي الصحراوي الصادر بموجب الأمر رقم58-1112.

2-الإصلاحات الجبائية لفترة السبعينات.

3-جاء قانون المالية لسنة 1983 الذي ادخل التعديلات التالية:

*فيما يخص سعر حساب الإتاوة على المحروقات الخام الموزعة على مراكز التكرير الوطنية والدولية. وقد تم توحيده.

*بالنسبة للبترول المصدر من غير المعالجة. فإن مفهوم السعر المرجعي الضريبي أصبح نفسه سعر البيع الحقيقي.

4-الجباية البترولية من خلال القانون رقم 14/86 والقانون المعدل له21/91:

القانون 14/86 المؤرخ في 08/19 /1986: المتعلق بأنشطة الاستكشاف والبحث، الاستغلال والنقل عن طريق القنوات للمحروقات وقد تزامن مع انهيار أسعار البترول 1986 وعجز الدولة على مواجهة الاستثمارات الضخمة اللازمة لتنمية عملية البحث عن المحروقات في الجزائر.

القانون رقم 21/91 المؤرخ يوم 1991/12/04 المعدل للقانون رقم 14/86 فيما يخص الجباية البترولية وقد جاء بالتعديلات التالية:

* توسيع رقعة التدخل للمؤسسة الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال نص المادة رقم02 من القانون رقم 21/91 التي عوضت نص المادة رقم 04 من القانون رقم 14/86.

* تعديلات جبائية تم إحداثها بموجب نص المادة رقم 11 التي تعدل وتكمل نص المادة رقم 36 من القانون 14/86 من أجل تدعيم الجهود المبذولة في البحث والاستغلال في المناطق الصعبة.

* إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع نزاع بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية. بناءا على نص المادة رقم 12 من القانون رقم 21/91. خلافا للمادة رقم 63 من القانون رقم 14/86.

5- الجباية البترولية من خلال قانون المحروقات رقم 05/ 07

يهدف هذا القانون إلى إعطاء نظرة عامة للإطار التشريعي والقانوني لأنشطة البحث والاستغلال والنقل بالأنابيب..الخ، والمنشآت التي تضمن هذه الأنشطة بالإضافة إلى توضيح حقوق وواجبات الأشخاص التي تنشط في إحدى الأنشطة السالفة الذكر.

فتنص المادة رقم 83 من هذا القانون أن النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث واستغلال المحروقات يتكون من:

-رسم مساحي غير قابل للحسم يدفع سنويا للخزينة العامة.

-إتاوة تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط).

-رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة العامة.

-ضريبة تكميلية على الناتج تدفع سنويا للخزينة العمومية.

-ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى. ما عدا أملاك الاستغلال.كما هو محدد في التشريع والتنظيم الخاصين بالجباية العامة المعمول بهما.

6 الجباية البترولية من خلال قانون المحروقات الصادر في2013/01/13.

تضمن القانون المراسيم التالية:[1]

*المرسوم الرئاسي رقم 05/13 المؤرخ في 2013/01/13 يتضمن البحث عن المحروقات واستغلالها بالمنطقة المسماة "الواعر" وهذا تبعا للعقد المبرم بين الشركة الوطنية سوناطراك وشركتي"اني الجيريا ليميتيد" و"تيكوكي اويل الجيريا".

*المرسوم الرئاسي رقم 08/13 المؤرخ في 2013/01/13 يتضمن الموافقة على عقد استغلال المحروقات في مساحة الاستغلال المسماة"ان امجان جنوب" المبرم بالجزائر في 2012/08/21 بين الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات(النفط)والشركة الوطنية سوناطراك.

*المرسوم الرئاسي 09/13 المؤرخ في 2013/01/13 يتضمن الموافقة على الملحق رقم2 بالعقد المؤرخ في 2006/09/18 للبحث عن المحروقات واستغلالها في المساحة المسماة"غورد يعقوب"المبرم في 2012/10/10 بين الوكالة الوطنية لتثمين موارد النفط(النفط)والشركة الوطنية سونطراك.وشركة "ا.اون.او.ب الجيريا".

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.أول ربيع الأول عام 1434ه الموافق ل 13 يناير سنة 2013.العدد 2 ص.ص.8.9.11.

المبحث الثاني: تطور إيرادات الجباية البترولية

إن الجباية البترولية تساهم بجزء كبير من إجمالي الإيرادات العامة لأنها بمثابة المحرك الأساسي للاقتصاد. وعلى هذا الأساس اعتمدت الدولة عليها كعنصر أساسي في تمويل الميزانية العامة.

المطلب الأول: تطور إيرادات الجباية البترولية 2012/2002

طالما ارتبط حجم الإيرادات العامة بحجم الجباية البترولية التي ترتبط أساسا بتقلب أسعار البترول. فالجباية البترولية تمتاز بعدم الاستقرار وهذا ما سنبينه من خلال تحليل أسعار البترول بين الفترة 2002 و2012.

جدول رقم (1- 04): تطور إيرادات الجباية البترولية. الوحدة:مليون دج.

السنوات	إيرادات الجباية البترولية
2002	916.40
2003	836.06
2004	862.20
2005	899.00
2006	916.00
2007	973.00
2008	1715.40
2009	1927.00
2010	1501.70
2011	1529.38
2012	1519.04
المتوقع2013	1615.00

المصدر: وزارة المالية _المديرية العامة للسياسات والتقدير.

كون الجباية البترولية لها وزن لا يستهان به في الميزانية العامة للدولة فدراستنا تنصب أساسا حولها. والجدول رقم(1-04) يوضح جليا هذه الأهمية التي اكتسبتها إيراداتها البترولية ومساهمتها الفعالة في تمويل الميزانية.

عرفت الجباية البترولية ارتفاعا خلال الفترة 2002-2012 نلاحظ تطور إيجابي في نسبة نموها حيث قدرت سنة 2002 بمبلغ 916.40 مليار دينار جزائري لتصل إلى 1715.4 مليار دينار سنة 2008 ثم إلى 1927 مليار دينار جزائري سنة 2009 أما سنة 2010 فقد بلغت قيمتها 1501 مليار دينار لتصل إلى 1519 سنة 2012 والسبب الرئيسي وراء التحسن الملحوظ في الجباية البترولية هو الارتفاع الحاد في الأسعار البترولية التي شهدتها الفترة فقد زادت أسعار النفط من حيث القيمة إلى أعلى مستوى منذ 21 عاما حيث وصل برميل النفط إلى 116 دولار للبرميل سنة 2012.

المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد ومهامه

1-صندوق ضبط الموارد:

إن الاعتماد الشديد على إيرادات النفط وهي كما نعلم متقلبة ولا يمكن التكهن بها وسوف تنتهي عاجلا أو آجلا يعقد كثيرا السياسة المالية للبلد ولمعالجة هذه المشكلات قامت كثيرا من الدول المنتجة للنفط من بينها الجزائر بإنشاء صناديق لها أسماء مختلفة ولكن تشترك من حيث قواعد الإنشاء و"FONDS DE REGULATION DES RECETTES" الأهداف سمي هذا الصندوق في الجزائر "صندوق ضبط الموارد".

وتسمى في بعض الدول بصناديق التثبيت أو صناديق النفط.[1]

صندوق ضبط الموارد ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر وقد أنشئ بموجب المادة10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2006 والذي ينص على ما يلي:

*يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان " صندوق ضبط الموارد" ويقيد في هذا الحساب:

[1] فليح نبيل ".**صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**".مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول.

2- في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

-كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

2-3 في باب النفقات:

-ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العامة.

-تخفيض الدين العمومي.

-وزير المالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

-تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

وقد أنشئ الصندوق لسببين رئيسيين هما:

*معالجة المشكلات الناشئة مثل تقلب إيرادات النفط وعدم القدرة على التحكم بها وبالتالي فهي صناديق تثبيت أو ضبط.

*أو من أجل ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال القادمة فهي تمثل صناديق ادخار.

المبحث الثالث: تقلبات إيرادات الجباية البترولية

إن عدم الاستقرار الذي عرفته إيرادات الجباية البترولية طول الفترة 1962-2012 والذي كان مرده الأساسي تذبذب الأسعار الناتج عن اختلال العرض العالمي للبترول والطلب عليه. إلى جانب تقلبات كل من سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي باعتبار صادرات البترول مقومة بالدولار الأمريكي. وعليه فإن ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض إيرادات الجزائر من صادراتها البترولية. وبالتالي ترتفع أو تقل معدلات الجباية البترولية المطبقة على هذه الإيرادات. هذا من جهة ومن جهة أخرى فان تدهور قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي يعمل على تضخيم حجم الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية أكثر من قيمتها الحقيقية.

المطلب الأول: أثر تغير أسعار البترول على سعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي

إن الجزائر باعتبار صادراتها بترولية بالدرجة الأولى ومسعرة بالدولار الأمريكي تعاني الكثير من جراء تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي. إذ تؤثر هذه التقلبات على إيراداتها من الجباية البترولية. وثم على إيراداتها الكلية وبالتالي على اقتصادها الكلي.

حيث أن أي انخفاض أو ارتفاع في سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي له آثار مباشرة على حصيلة الصادرات البترولية ومن ثم على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة باعتبار أن الجباية البترولية تمثل أهم إيراد للدولة. وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01-05): أثر تغير اسعار البترول على سعر الصرف الوحدة:مليار دج

السنوات	سعر الصرف	السعر بالدولار للبرميل
2002	78 دج/دولار الأمريكي	25.3
2003	77 دج/دولار الأمريكي	28.9
2004	81 دج/دولار الأمريكي	38.6
2005	73 دج/دولار الأمريكي	54.5
2006	74 دج/دولار الأمريكي	65

2007	74 دج/دولار الأمريكي	74
2008	72 دج/دولار الأمريكي	99
2009	65 دج/دولار الأمريكي	61.6
2010	73 دج/دولار الأمريكي	79.9
2011	74 دج/دولار الأمريكي	112.9
2012	78دج/دولار أمريكي	116

المصدر: المديرية العامة للجمارك- الديوان الوطني للأعلام والإحصائيات- قسم الدراسات والتحاليل (التجارة الخارجية)

من خلال الجدول نلاحظ ان لسعر الصرف علاقة طردية بأسعار البترول

المطلب الثاني: موقع صادرات البترول بالنسبة لإجمالي الصادرات

* إن الثروة البترولية حولت الجزائر إلى بلد يمتاز بأحادية التصدير، أي الاعتماد على منتوج واحد يرتبط مصيره بالأسواق الخارجية للبترول.

حيث أن حصة البترول في الصادرات في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، على الرغم من المجهودات المتواضعة من قبل الدولة في تقليص التبعية شبه الكلية للنفط. إن الثروة البترولية حولت الجزائر إلى بلد يمتاز بأحادية التصدير، أي الاعتماد على منتوج واحد يرتبط مصيره بالأسواق الخارجية للبترول. لذلك فان ارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي له تأثير على الصادرات النفطية.

الجدول رقم (01-06): موقع صادرات النفط بالنسبة لإجمالي الصادرات.

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	%
2002	1501.20	1445.00	96.26
2003	1904.50	1852.40	97.20
2004	2311.90	2255.60	97.56
2005	3374.60	3308	98.03
2006	3966.90	3883.70	97.90
2007	4172.70	4080.30	97.79
2008	5142.70	5107.70	99.32
2009	3282.80	3205.40	97.64
2010	4244.70	4131.30	97.33
2011	5362.01	5209.01	97.15

المصدر: المديرية العامة للجمارك- الديوان الوطني للإعلام والإحصائيات-قسم الدراسات والتحاليل (التجارة الخارجية)

من خلال الجدول نلاحظ ان

حصة البترول في الصادرات في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، على الرغم من المجهودات المتواضعة من قبل الدولة في تقليص التبعية شبه الكلية للنفط. إن الثروة البترولية حولت الجزائر إلى بلد يمتاز بأحادية التصدير، أي الاعتماد على منتوج واحد يرتبط مصيره بالأسواق الخارجية للبترول.

لذلك فان ارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي له تأثير على الصادرات النفطية

المطلب الثالث: الآثار السلبية لانخفاض الجباية البترولية.

إن أزمات انهيار أسعار النفط كأزمة 1986كشفت بجلاء هشاشة الاقتصاد الجزائري وارتباطه بالمحروقات فبمجرد حدوث الأزمة وانخفاض قيمة الصادرات البترولية الجزائرية. وما تبعها من انخفاض في كل من إيرادات الجباية البترولية وما كان لها من تأثير مباشر على الميزانية العامة والاستثمار العام. والمديونية وتأثير غير مباشر على الناتج الداخلي الخام. والبطالة والتضخم.

1-الآثار السلبية المباشرة.

عرفت الجزائر بعد انخفاض السعر المرجعي للبترول وتدهور قيمة الدولار الأمريكي مع بقية العملات الأخرى اختلالات توازنية مالية على المستوى الكلي. حيث أدى ذلك إلى انخفاض مداخيل الدولة والتي كان يعتمد في تحصيلها بنسبة أكثر من 95% من الصادرات البترولية، مما أدى إلى عجز دائم في الميزانية العامة فبالنسبة لتغطية النفقات العامة ازداد الأمر تعقيدا فالسياسة الجبائية سابقا كانت غير عادلة في وعاءها الضريبي كما ظهر قصور واضح لعدم قدرة الإيرادات على تغطية التمويل الاستثماري وارتفاع مستمر في حجم المديونية.

2- الآثار السلبية غير المباشرة

انخفاض مداخيل البترول تؤدي بالضرورة إلى تعذر الدولة على القيام بضمان تمويل الاقتصاد الوطني كما كان عليه قبل مما ينعكس سلبا على مستوى الدخل والتوظيف، بسبب انخفاض الإنتاج الداخلي الخام.

خلاصة الفصل:

يمثل قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري فبفضل مداخيل جباية هذا القطاع تمول باقي القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في القضاء على التبعية للدول الغربية.

لذا تسعى الدول المنتجة للبترول إلى زيادة مداخيل القطاع ووضع برامج لمراقبة أسعار البتـــرول تفاديا لتذبذبها وانخفاضها مما يؤثر سلبا على الاقتصاد.

الفصـــل الثـــالـــث

استخـــدام مداخيل الجباية البترولية لتنمية القطاعات الاقتصادية

تمهيـــد:

يعتبر البترول مادة إستراتيجية عالمية ولكون الجزائر من الدول التي تحتوي صحرائها على كميات كبيرة منه فهي تحاول قدر الإمكان الاستفادة من هذه المادة الإستراتيجية والحيوية في نفس الوقت، وقطاع المحروقات وجبايته يعتبر الممول الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفره من عوائد مالية. وقد سعت الجزائر إلى العمل على تطوير إنتاجها النفطي عن طريق تخصيص موارد معتبرة لعمليات البحث والتنقيب وهذا بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية فمن ناحية يلعب هذا القطاع الدور التمويلي وذلك من خلال تأمين وسائل مالية خارجية "عملة صعبة" لتنمية قطاعات اقتصادية أخرى أي توجيه العائدات البترولية نحو تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا ما سنتطرق له في الفصل. ومن ناحية أخرى الدور الصناعي الذي يلعبه حيث يقوم على التثمير المادي الداخلي للمحروقات في شتى ميادينها: بتروكيمياء، أسمدة، بلاستيك والتي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية في مختلف القطاعات الصناعية والاقتصادية الأخرى، وهذا يقتضي أيضا تحاشي حدوث استقطاب صناعي عام حول دور وحيد للقطاع وهو الوظيفة المالية أو الدور التمويلي.

صحيح إن التوقعات الجيولوجية مطمئنة، ولكن علينا أن نتعامل مع النفط باقتصاد لا يختلف عن اقتصاد الماء أمام نهر جارٍ. النفط ثروة، لكنه ثروة ناضبة عاجلاً أم آجلاً. والطاقة الحرارية ومعها الطاقة الشمسية بالإضافة لكل من الإمكانيات الزراعية والصناعية والسياحة التي تزخر بها الجزائر الواسعة. وعلينا أن نبدأ فوراً بالتعامل مع هذا الواقع المناخي ليكون ثروة جديدة، وذلك بتطوير الأبحاث المتصلة بمصادر هذه الطاقة. والأبحاث الزراعية والاستراتيجيات الصناعية لأبحاث أكثر جرأة وعمقاً ومغامرة. علينا أن نبدأ ذلك فوراً لا لنكون سبّاقين إلى هذا الميدان فحسب، بل لنكون محتاطين وجاهزين للحقيقة القادمة.."حقيقة النفط".

لذا سنحاول في هذا الفصل بناء إستراتيجية توجيه العائدات البترولية نحو القطاعات الاقتصادية لهدف استغلالها في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

مما سبق حاولنا الجواب على التساؤل التالي: كيف توجه الجزائر مداخيل الجباية البترولية نحو تنمية القطاعات الاقتصادية؟ وما هو القطاع الذي يمكن الاعتماد عليه كبديل استراتيجي للبترول وللقضاء على التبعية الكلية لقطاع المحروقات؟

للإجابة على التساؤل قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مساهمة مداخيل الجباية البترولية في تنمية القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثاني: دراسة لإستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية كبديل استراتيجي للبترول

المبحث الثالث: آفاق إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية

المبحث الأول: مساهمة مداخيل الجباية البترولية في تنمية القطاعات الاقتصادية.

باعتبار الجباية البترولية مصدرا هاما من مصادر إيرادات الدولة وأنها دخلا إضافيا لميزانيتها. فلها دور فعال في تطوير الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية نحو الأمام ويتجلى ذلك من خلال مساهمة الجباية البترولية في تكوين الإيرادات العامة للدولة.

المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في تسيير ميزانية الدولة.

تحصل مداخيل الجباية البترولية ثم توجه مباشرة لتمويل ميزانية الدولة حيث توزع على كل ميزانيتي التسيير والتجهيز.

مساهمة الجباية البترولية في تسيير كل من ميزانيتي التسيير والتجهيز:

الجدول رقم (3-1): نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة 2002 - 2013

السنوات	الإيرادات الجمالية	الإيرادات العادية	إيرادات الجباية البترولية	مجموع النفقات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات
2002	1570.3	653.9	916.40	1540.9	1038.6	502.3	58.35%
2003	1520.5	684.44	836.06	1730.9	1163.4	567.5	54.98%
2004	1599.3	737.1	862.20	1860.00	1241.2	618.8	53.91%
2005	1719.8	820.8	899.00	2105.1	1232.5	872.5	53.19%
2006	1835.46	919.46	916.00	2543.35	1451.97	1091.38	49.90%
2007	1951.36	978.36	973.00	3194.91	1642.73	1552.18	49.86%
2008	2895.19	1779.79	1715.40	4188.40	2290.37	1898.03	59.24%

58.83%	1944.55	2255.13	4199.68	1927.00	1348.37	3275.37	2009
49.66%	2100.00	2816.39	4916.39	1501.70	1522.2	3023.90	2010
44.02%	1930.40	3637.60	5568.00	1529.38	1944.42	3473.80	2011
43.78%	2820.40	4925.11	7745.51	1519.04	1954.76	3469.07	2012
42.27%	2544.00	4335.00	6879	1615.00	2205	3820	المتوقع 2013

المصدر وزارة المالية–المديرية العامة للسياسات والتقدير.

1–مساهمة الجباية البترولية في تسيير ميزانية التجهيز:

في السابق كانت جل إيرادات الجباية البترولية توجه إلى تمويل ميزانية التجهيز.لتصبح نفقات هذه الميزانية مغطاة بمداخيل الجباية البترولية بنسبة 100% من الفترة 1979 إلى غاية 1984.فانخفضت هذه النسبة إلى 79% بعد تراجع أسعار النفط. فلم يعد ممكنا أن تغطي الجباية البترولية نفقات ميزانية التجهيز كلها مما أدى إلى تراجع نفقات التجهيز من 45181 مليون دينار إلى 40663 مليون دينار سنة 1996 مما أدى إلى تقلص الاستثمارات الإنتاجية وبالتالي ضعف الإنتاج للاقتصاد الجزائري.

ورغم التطور الذي عرفته نفقات التجهيز ابتداء من سنة 2000 حيث نلاحظ أنها مغطاة كليا من مداخيل الجباية البترولية، فالاستثمارات في بلادنا لم تحقق بعد هدفها في تطوير الإنتاج والإنتاجية وهذا ما أثرا سلبا على إيرادات الجباية العادية التي تعتمد على اقتطاع أرباح القطاع الإنتاجي وانعكست هذه الأخيرة على ميزانية التسيير.

2– مساهمة الجباية البترولية في ميزانية التسيير:

كانت تسدد مهمة تمويل ميزانية التسيير إلى الجباية العادية كون مداخيلها تتسم بالاستقرار على عكس إيرادات الجباية البترولية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمتغيرات السوق النفطية العالمية،كما رأينا في النقطة السابقة أنها تتولى تمويل ميزانية التجهيز بالدرجة الأولى، والجدول التالي يمثل مساهمة الجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة.

من خلال الجدول: يتبين لنا أن الجباية البترولية تساهم بأكثر من 50% من إجمالي الإيرادات حيث بلغت 58.35% كأعلى مساهمة في الميزانية سنة 2002. بعدها تسجل ارتفاعا قدر بنسبة

60% سنة 2008. لتنخفض سنة 2010 لتصل نسبة 49% لتواصل الانخفاض ولكن بمستوى طفيف إلى أن وصلت 43.27% سنة 2012 هذا ما يفسر اهتمام واعتماد الدولة على الجباية البترولية كعنصر أول وأساسي لتمويل إيراداتها.

المطلب الثاني: أثر تغير أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية.

إن تقلبات أسعار البترول تصاحبها تغيرات في مجموعة المؤشرات الاقتصادية كمعدلات التضخم معدلات الناتج المحلي الخام، وما يحققه قطاع المحروقات بالمقارنة مع القيمة المضافة الكلية.

جدول رقم (3-02): تطور أسعار البترول خلال الفترة 2002-2012 وعلاقتها بالتضخم والنمو الاقتصادي.

السنوات	السعر بالدولار للبرميل	معدل التضخم	الناتج الداخلي الخام	القيمة المضافة لقطاع المحروقات	القيمة المضافة الإجمالية	نسبة القيمة المضافة لقطاع المحروقات
2002	25.3	1.4	6.6	1477.03	3645.91	40.51
2003	28.9	2.6	3.9	1868.88	4296.96	43.49
2004	38.6	3.6	6.8	2319.82	5099.67	45.49
2005	54.5	1.6	5.3	3352.87	6436.13	52.09
2006	65	2.5	5.8	3882.22	7345.46	52.85
2007	74	3.5	6.5	4089.3	8035.48	50.89
2008	99	4.4	9.9	4997.55	9348.2	53.46
2009	61.6	5.68	7.9	3109.07	8092.87	38.42
2010	79.9	3.9	6.5	4180.35	9689.57	43.14
2011	112.9	4.52	4.6	4869.8	12259.6	39.7
2012	116	8.9	5.6	5220.22	14220	36.71

المصدر: وزارة المالية-مديرية السياسات والتقدير.قسم تلاخيص الاقتصاد الكلي.

سعر الخام= سعر البترول - (تكلفة التكرير+تكلفة النقل)[1]

[1] الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات''ALNAFT''.

*في ظل الوضع المتأزم للأسعار اتفقت منظمة الأوبك مع الدول المستهلكة والشركات البترولية الكبرى من أجل إيجاد سعر يخدم الأطراف الثلاثة. حيث "وضعت منظمة الأوبك في مارس عام 2000 قاعدة سعرية، من خلال نطاق سعري حده الأدنى 22 دولار للبرميل بناءا على سلة من أسعار بعض الخامات تعرف بسلة الأوبك السعرية، فإذا ارتفعت الأسعار إلى ما يزيد على 28 دولارا للبرميل لمدة تزيد على 20 يوم تداول تجاري متتالية، تلقي المنظمة بنحو500 ألف برميل في اليوم من خام النفط في الأسواق العالمية للنفط حتى تنخفض الأسعار إلى النطاق السعري المعتمد، أما إذا انخفضت الأسعار إلى أقل من 22 دولارا للبرميل لمدة تزيد على 20 يوم تداول تجاري متتالية فإن المنظمة تسارع بسحب500 ألف برميل في اليوم من إجمالي حصصها حتى ترتفع الأسعار إلى النطاق السعري المعتمد.

بداية من عام 2000 بدأت الأسعار ترتفع أين وصلت في نفس السنة إلى 35 دولارا للبرميل (شهر أوت) وبسعر سنوي قدر ب 25 دولارا للبرميل، واستمرت على هذا النحو لتصل في الربع الأول من عام 2004 إلى سعر 38 دولار للبرميل ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة الكبيرة في الطلب العالمي ليستمر هذا الارتفاع للأسعار حيث وصل سعر البرميل 99 دولار أمريكي وذلك سنة 2008، ليصل في سنة 2012 إلى 116 دولار أمريكي.

1- حصة المحروقات في الناتج الداخلي الخام

للجباية البترولية تأثير كبير على حجم الناتج الداخلي الخام سواء بطريقة مباشرة من خلال درجة المساهمة فيه أو بصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى، حيث أن أسعار البترول لا تؤثر فقط على إيرادات الميزانية بل وكذلك علىPIB ، فبتحسن الإيرادات العامة تغطى نفقات التجهيز التي تترجم بالاستثمارات فتثبت القاعدة الإنتاجية ويتطور الناتج الداخلي الخام

2- للجباية البترولية تأثير غير مباشر على التضخم من خلال حالتين:

انخفاض الجباية البترولية وارتفاع نسب التضخم

-تمويل العجز الميزاني عن طريق الإصدار النقدي الجديد.

-تقليص حجم الاستثمارات مما يولد حالة ندرة في المنتوجات.

-ارتفاع الجباية البترولية وانخفاض نسب التضخم عن طريق امتصاصه بفعل زيادة الاستثمارات المنتجة

فنلاحظ أن معدلات التضخم ترتفع بارتفاع الأسعار ففي سنة 2002 كان سعر البرميل من البترول يساوي25.3 دولار للبرميل بلغ معدل التضخم في تلك السنة 1.4% بلا مقارنة بسنة 2012 فبلغ سعر النفط 116 دولار للبرميل وبلغ معدل التضخم لنفس السنة 8.9%

كذلك لدينا ما يحققه قطاع المحروقات من قيمة مضافة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الثالث: آلية توزيع إيرادات الدولة على القطاعات الاقتصادية.

الشكل رقم1: توزيع الإيرادات العامة.

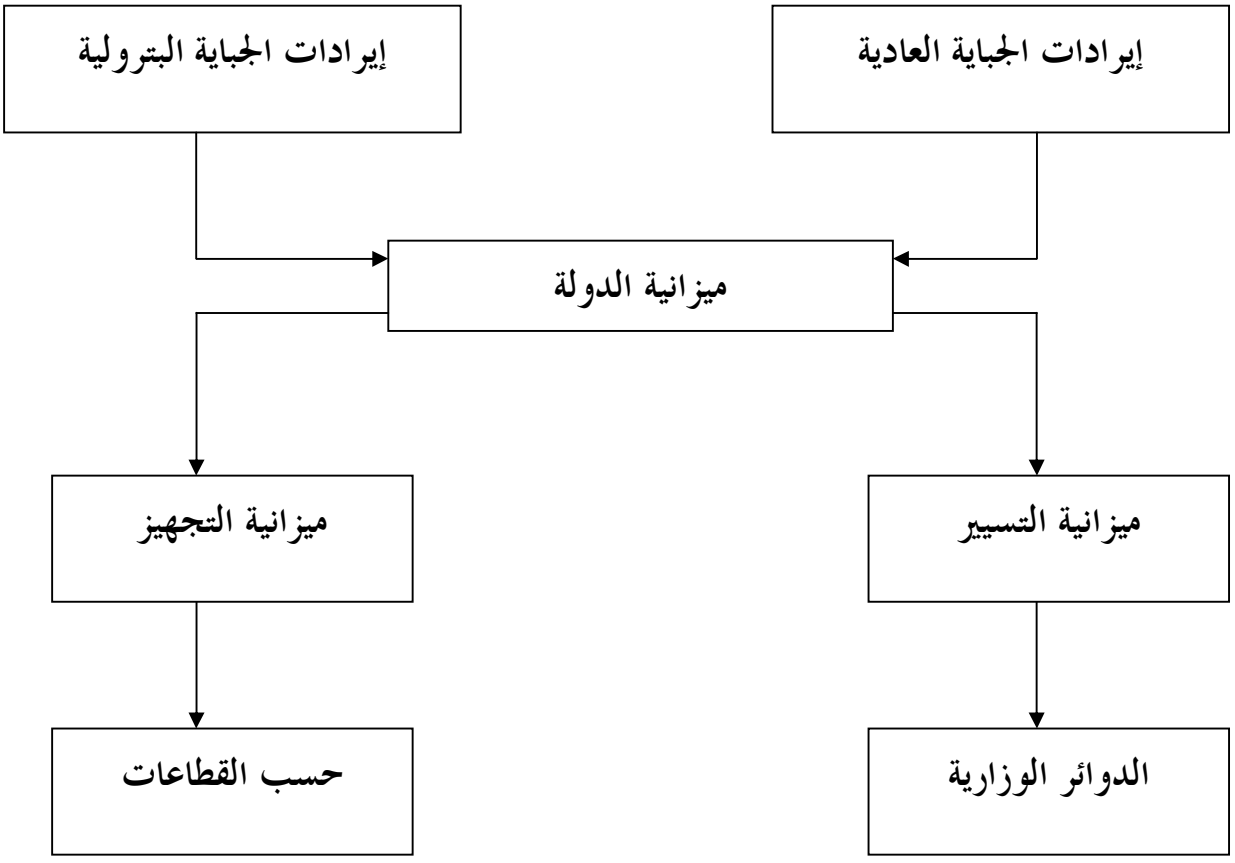

تقوم الدول بفرضها للجباية البترولية من تحصيل عائدات تجمع هذه الأخيرة في ميزانية واحدة ألا وهي ميزانية الدولة، بعدها توزع على كل من ميزانيتي التسيير والتجهيز، فتوجه ميزانية التسيير لتمويل خطط الدوائر الوزارية، أما ميزانية التجهيز فتوجه لتمويل البرامج والخطط والإستراتيجيات القطاعية.

المبحث الثاني: إستراتيجية الدولة في تنمية القطاعات الاقتصادية.

قامت الحكومة باتخاذ إجراءات إصلاحات لخفض اعتمادها على النفط. ودفعت أسعار النفط المتقلبة الجزائر للبحث عن مصادر بديلة للإيرادات واجتذاب رؤوس أموال أجنبية، وتشكل واردات الغذاء حوالي 20 بالمائة من فاتورة واردات البلاد السنوية البالغة 45 مليار دولار.

ومن بين واردات الغذاء الرئيسية القمح والشعير والألبان واللحوم بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي في البلاد لذا تسعى الدولة لإيجاد حلول لترقية وتطوير القطاعات الاقتصادية للقضاء على التبعية للبترول من جهة ولتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة أخرى من هذا المنظور تطرقنا في مبحثنا هذا إلى مساهمة كل من القطاع الصناعي والفلاحي والطاقات المتجددة في دفع عجلة التنمية.

المطلب الأول: سياسة التجديد الفلاحي والصناعي.

1-النهج الجديد للإستراتيجية الزراعية:

الركائز لثلاثة لسياسة التجديد الزراعي والريفي هي أداة لتحقيق السيادة الغذائية وهي ثلاثة عناصر متكاملة تتمثل في كل من التجديد الزراعي، التجديد الريفي، تقوية القدرات البشرية وتقديم الدعم التقني للمنتجين[1].

أ* السياسة الحالية للتجديد الفلاحي والريفي:

تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة أي "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل".

تتمثل الإستراتيجية المقررة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين وترقية بروز حكامة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

[1] Le renouveau agricole et rural en marche revue et perspectives.ministere de l'agriculture et du developement rural. mai 2012.

عند انطلاق السياسة أشار رئيس الجمهورية إلى أنه "يجب إن تتحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية وبفضل أيضا تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية"

لهذا الغرض تم اخذ عدد من الالتزامات حسب المحاور التالية:

*فلاحة في خدمة النمو والأمن الغذائي والوطني.

*إطار تشريعي وتنظيمي أكثر ملائمة لمتطلبات السياق الجديد.

*فاعلون مجندون أحسن وإشراكهم أكثر.

*تحسين وتطوير معتبر للزراعة الصناعية في البداية والنهاية.

*ضبط اقتصادي فعال.

*جهاز للتأطير والبحث والتنمية ناجع أكثر.

*تسويق يضمن تثمين أفضل للإنتاج.

*تجنيد وتثمين مستدام للمورد المائي.

*تقوية ضرورية لوظيفة الرقابة.

تركز إستراتيجية التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من اجل نمو دائم وداخلي وداعم للإنتاج الفلاحي.

حوالي 10 فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية: الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم المعلبة، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل.

ب* مواصلة التنمية الفلاحية ورفع مستوى الأمن الغذائي للبلاد:

ترمي مواصلة إنعاش النشاط الفلاحي من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى ضمان الأمن الغذائي المستدام للبلاد والتنمية البشرية المتوازنة دون أي إقصاء أو تهميش في الأقاليم الريفية التي تم إنعاشها.وتتمحور هذه السياسة حول ثلاث ركائز متكاملة تتمثل في كل من الحكامة الفاعلة للقطاع الفلاحي والريفي والنمو الاقتصادي القائم على النشاط المحلي والمدعم والمستدام والنجاعة المتنامية لوسائل وأدوات التسيير العمومي.

وفي هذا المنظور فإن برنامج الأعمال ذات الأولوية المعتمدة على المدين القصير والمتوسط من شانه أن يشمل مجمل المناطق الريفية ويتمحور حول ما يلي:

*ترقية إطار جديد للتشاور والشراكة بين الفاعلين

*تعزيز الترتيبات المتعلقة بضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك

*تكثيف الأنظمة المستدامة للإنتاج الواجب ترقيتها وتعميمها في الفروع الفلاحية والتي تقوم على أساس تحسين إنتاجية الموارد المائية في المجال الفلاحي وتوسيع الري الجزئي لفائدة زراعة الحبوب باستعمال طريقة الرش ويتمثل الهدف المتوخى من ذلك في سقي 1.6 مليون هكتار في أفاق 2014 وسيسمح تجسيد هذا الهدف بتأمين حوالي 70% من حجم الإنتاج الزراعي الوطني.

*تدعيم برامج التجديد الريفي.

*أدوات مالية وإجراءات دعم أكثر دقة وفاعلية وفي متناول الفلاح.

*التأمين العقاري للمستثمرين الفلاحيين.

*تعزيز القدرات البشرية والمساعدات التقنية.

*تعزيز المؤسساتي لإدارة مصالح الفلاحة والغابات.

2- إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة.

رغم الاستقرار الذي حققته الجزائر على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن قطاع الصناعة بقي يعاني من تدني مستوى أداء المؤسسات الصناعية، حيث يتضح ذلك في انخفاض الإنتاج والإنتاجية، كما

أن السياسات الصناعية المنتهجة منذ بداية عملية التنمية الاقتصادية أعطت الأولوية لبعض الصناعات على حساب صناعات أخرى مما زاد من حدة الاختلالات التي يعيشها القطاع الصناعي.

إن التشخيص للصناعة الوطنية يبين أنها عبارة عن سلسلة من عمليات التركيب والتجميع التعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي، كما أنها غير قادرة على تطوير التقنيات الحديثة والاستفادة منها

انطلاقا من هذا الواقع ارتأت الدولة الجزائرية وضع سياسة جديدة تهدف إلى تنمية صناعة وطنية قادرة على تنويع هيكل الصادرات ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعية للمحروقات، لأن تصدير المحروقات أو الموارد الطبيعية لم يعد يشكل عاملا حاسما في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي بل برزت بشكل متزايد عناصر أخرى ترتبط بالقدرة التكنولوجية وتجديدها والاستعداد للتكلف معها في عمليات الإنتاج، وكذلك مستوى المهارات الفنية وتطور الموارد البشرية

أ* أبعاد السياسة الصناعية الجديدة: لتغير الواقع الصناعي في الجزائر وبعث الإنتاج الصناعي، استوجب وضع برنامج جديد لإعادة هيكلة الصناعة يتمحور حول تطوير الفروع الصناعية وترقية أرضية "النوعية والأمن الصناعيين" وترقية نشاطات جديدة لاسيما تلك المتعلقة بتنمية النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث عن الشركة في منظور تحويل التكنولوجيات، وكذا إعادة انتشار الصناعات على مستوى التراب الوطني.

- الأبعاد الخمسة للإستراتيجية

*استعادة الأسواق الداخلية وتوجيه المؤسسات الوطنية العاملة في أسواق السلع الكاملة الصنع.من خلال الاستفادة من تنفيذ اتفاق الشراكة.

*استغلال الغاز الطبيعي:من خلال إنشاء فروع إنتاج مكتملة تنشر عبر التراب الوطني أنه الميدان الذي تكون فيه دعوة الاستثمارات المباشرة الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات ضرورية.

*توفير الشروط الكفيلة بتمكين صناعات جديدة خلاقة للقيم المضافة العالية.من التطور ويستدعي ذلك خلق فضاء محفز بما يكفي وقدرات وطنية للابتكار والتسيير وتندرج الصناعة الدوائية و التكنولوجيات الجديدة للإعلام في هذا الإطار.

*إنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية وأقطاب تكنولوجية متخصصة تجمع الاقتصاديات الخارجية الضرورية (البنى التحتية.والإدارات المتخصصة)وتوفر شروط التعاون فيما بين القطاعات الصناعية.

*إعادة تأهيل وإعادة نشر الحظيرة الصناعية للإنتاج الصناعي للسلع الوسيطة وسيكون الهدف وضع المؤسسات العمومية والخاصة ضمن شبكات الأسواق الإقليمية والعالمية المندمجة[1].

*** إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها**

إن تنويع الصادرات على تطوير الكيان الإنتاجي وتنويعه، ولا يحصل ذلك إلا من خلال إعادة هيكلة الصناعة الوطنية والتحول من تصدير المواد الأولية إلى تصنيعها، كما أن تطوير الصناعة يستلزم الاهتمام أولا بتطوير البنية التحتية لقطاع الصناعة، وذلك بإعطاء الأولويات في تزويد الخدمات (الكهرباء، الماء وقود، محطات معالجة المياه ... وغيرها) إلى المناطق والتجمعات الصناعية، والعناية بتوفير وسائل نقل ضائع والركاب وكذا منح بعض الحوافز والتشجيع للمستثمرين الذين يدفعون تكاليف تجهيز البنية التحتية لمشاريعهم الصناعية في المناطق لا تتوضع فيها مرافق البنية التحتية، إن تطوير الصناعة يحتاج إلى زيادة حجم المصانع حتى تستطيع التطوير والابتكار بشكل أسهل والحصول على امتيازات للشركات العلمية بشروط أفضل، مما يجعل الإنتاج المحلي بمواصفات وجودة عاليتين وتكاليف أقل

أيضا تطوير القطاع الصناعي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع تطوير القوى البشرية العاملة في القطاع، ويتم ذلك من خلال زيادة الرواتب والحوافز والتشجيعات وتحسين برامج التدريب والتأهيل وتوجيهها إلى خدمة القطاعات الصناعية، ورفع كفاءة العاملين في الإنتاج الصناعي، لما في ذلك من أهمية بالغة في تحسين جودة الإنتاج الصناعي المحلي

*** تطوير الفروع الصناعية:**

تتمثل إعادة هيكلة القطاع الصناعي على مستوى الفروع في التغيرات الهادفة إلى إعادة تكوين شعب بإنشاء وحدات جديدة خلاقة للقيمة المضافة العالية، ووضع خط لمنتجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلية واقتحام الأسواق الجهوية والعالمية.

[1] إستراتيجية وسياسة إنعاش وتنمية الصناعة. الكتاب الأبيض للحكومة..وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لسنة 2007.ص103

***تطوير وترقية النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل في الوقت الراهن الفاعل الأساسي في مجال التنمية وإحداث مناصب الشغل والاستثمار، وفي هذا الصدد فإن الجزائر تملك حضيرة صناعية واسعة تتشكل أساسا من مؤسسات صغيرة ومتوسطة وصناعات صغيرة ومتوسطة ونظر للتنافس الذي تتعرض له المؤسسات الجزائرية في السوق الوطنية، أخذت الدولة على عاتقها تمكين هذه الأخيرة من القدرة على مواجهة هذه المنافسة وتحملها، وذلك باعتماد سياسة عمومية لمرافقة المؤسسات وتطبيق برامج لتأهيلها على أوسع نطاق وتخصيص إمكانيات مالية لهذه البرامج.

ويشكل بعث الإنتاج الصناعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستحداث مناصب شغل مستقرة أهم انشغالات برنامج التنمية للخماسي 2010-2014 الذي خصص له ما يناهز 21214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار، بالإضافة إلى هذا فقد قررت السلطات العمومية ابتداء من 2010، إضافة إلى كافة التحفيرات المتعمدة لتشجيع الاستثمار دعما هاما لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال الأرقام المقدمة تتـــأكد إرادة الدولة في دعم المؤسسات الصناعية في هذا البرنامج الإنمائي الخماسي الذي خصص نحو 150 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يتأكد هذا الدعم الذي تقدمه الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنجاز مناطق صناعية والدعم العمومي لإعادة تأهيل المؤسسات، وكذا منح قروض بفوائد مخفضة، ويعتبر هذا برنامجا ضخما ترافقه الرغبة الواضحة للدولة في إعادة منح الصناعية من خلال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوسائل المالية والتقنية للاستجابة لمتطلبات النمو الصناعي.

***انتشار الصناعات على مستوى التراب الوطني:**

يعتمد انتشار الصناعات في ظل السياسة الجديدة على رؤية جديدة، حيث تتركز التنمية الصناعية على مناطق صناعية معينة وذلك من خلال تحديد مقاطعات صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكات المؤسسات للاستفادة من الإقتصادات الخارجية والانسجام الذي يمكن أن ينجز عن ذلك، وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع ضرورة الاعتماد على العلاقة بين التكنولوجيا والبحث والتكوين والمؤسسة.

***الاستقرار الإداري للمؤسسات:**

من الملاحظ أن السمة المسيطرة والمستحوذة على المؤسسات الصناعية هي عدم الاستقرار الإداري، مما جعلها أكثر عرضة من غيرها لعزوف أصحاب رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية من الإسهام في عملية التنمية، فعدم الاستقرار ينعكس سلبا على القطاع الصناعي ومن شأنه أن يعرقل التصنيع والتصدير، لأن الاستقرار والاستمرار هما شرطان أساسيان للفعالية لذا أعمدت الدولة إلى إشراك القطاعين الخاص والعام لغاية وضع وتفعيل التشريعات والقوانين وتعديلاتها، ومتابعة تطبيق وتعديل السياسات والإجراءات، وعق الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون والتفاوض مع الجهات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف.

*** تحسين وتطوير البنية التحتية:**

إن أهم ما يحمل شركة ما إلى توطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما هو مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للموصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي. لذلك تعتبر شبكة الموصلات أحد العوامل الهامة والمؤثرة في التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للدول حيث أن كفاءة شبكة النقل وكثافتها هي المؤشر المحدد لدرجة تقدم الدول أو تأخرها[1].

وقد حققت الجزائر منجزات هامة في ميدان تطوير وتنمية قطاع الموصلات بفضل الاهتمام البالغ الذي أولته الدولة في إطار خطة وطنية تستهدف توسيع رقعة التبادل التجاري داخليا وخارجيا، وضمان نقل المواد المنجمية والمنتجات الفلاحية والصناعية وإدماج التراب الوطني بمنظومة متكاملة من الطرق البرية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وتجهيزات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ب* سياسات إنعاش القطاع الصناعي:

***سياسة ترقية الاستثمارات:**

لقد ارتأت الدولة أنه من الضروري اعتماد سياسة في هذا المجال، سياسة واضحة تندرج ضمن إعادة نشر الجهاز الإنتاجي الوطني، توخيا لنمو مستدام مع العلم أنه إذا كان بإمكان الاستثمار المباشر الأجنبي أن يشكل مصدرا هاما لتنافسية البلدان النامية ونموها، فإنه لا يمكن أن يعتبر غاية في حد ذاته.

[1] قسم الدراسات الاقتصادية.المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي.

وعليه فإن سياسة الاستثمارات المباشرة الأجنبية لا يمكن أن تفضي إلى استخلاف عمل الفاعلين الوطنيين الخواص والعموميين بعمل الفاعلين الأجانب. فسياسة استقطاب الاستثمار الأجنبي ليس من شأنها غض الطرف عن ضرورة المشاركة القوية للفاعلين الوطنيين في ترقية التنمية الوطنية، ذلك يعني أن استقطاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية المباشرة واستمرارها مرهونان بقدرة الاقتصاد الجزائري على حشد موارده الذاتية.

***سياسة التأهيل:**

لقد حددت الجزائر مفهوما مضبوطا لعملية التأهيل وهذا ضمن برنامج "ميدا" لتأهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأنه إجراء مستمر للتدريب والتفكير والإعلام والتحويل بهدف الحصول على طرق وأفكار وسلوكات جديدة للمقاولين، وطرق تسير ديناميكية ومبتكرة.

*** التقييس والقياسة:**

يساهم تطوير نشاطات التقييس والقياسة والاعتماد والتصديق والملكية الصناعية في الجهد الرامي إلى بعث وعصرنة الاقتصاد الوطني، حيث يندرج الإشهاد على المطابقة ضمن مسعى الجودة المتبع في مجال التقييس، علما أن الجودة الرفيعة تمكن المنتوج الصناعي من مقاومة المنافسة الشديدة، سواء على مستوى السوق المحلي أو السوق العالمي.

وقد رصد لتطبيق هذا البرنامج غلاف مالي ضخم، كما تم تكوين مدققين للجودة بالمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية، وفي ظل السياسة الصناعية الجديدة التي انتهجتها الجزائر، تقرر تحديث الإجراءات التنظيمية التي تستند عليها نشاطات التقييس والقياسة والاعتماد والتصديق والملكية الصناعية وكذا الهيئات التي تتكفل بها، وهي المعهد الجزائري للتقييس، الديوان الوطني للقياسة القانونية، الهيئة الجزائرية للاعتماد والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.

*** تطوير وتأهيل العنصر البشري:**

إن تطوير العنصر البشري هو أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات وعصرنة الصناعات وللتكفل بمتطلبات القطاع في هذا الميدان.

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، وقد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة.

1- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

يرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على5 ديناميكيات:

*تقويم وجهة "الجزائر" لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس.

*تنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار.

* إعداد برنامج نوعية سياحية.

* تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة.

* تحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية وكذا المطورين وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين[1].

2- الأقطاب السياحية:

حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 7 مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني: المنطقة الشمالية/ وسط، المنطقة الشمالية/ شرق 1، المنطقة الشمال/ شرق 2، المنطقة الغربية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الجنوب، منطقة الصحراء الكبرى.

في إطار آفاق التنمية السياحية،قامت السلطات العمومية بإنشاء سبعة (7) أقطاب سياحية بهدف تلبية طلب السوق إذ ستتمتع هذه الأقطاب بالاستقلالية الكافية التي ستجعلها تتألق سواء على الصعيد الوطني أو الدولي[2].

[1] الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار

[2] قسم الدراسات الاقتصادية.المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي.cnes

***القطب السياحي المتميز شمال شرق:**

(سكيكدة،قالمة،عنابة،الطارف،سوق أهراس،تبسة) يتميز بأكثر من 300 كلم من الساحل و874.000 هكتار من الغابات.كما يعتبر نقطة إرتكاز وبمثابة القاطرة للتنمية السياحية على المستوى الجهوي،يتوفر هذا القطب على إمكانيات كبيرة لتطوير السياحة في الجبال.

***القطب السياحي المتميز شمال وسط:**

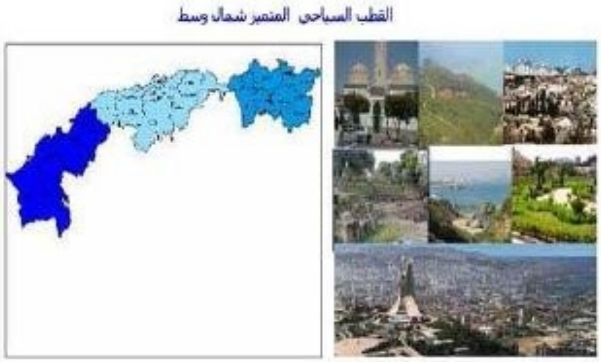

(الجزائر العاصمة،تيبازة،البليدة،بومرداس، الشلف، عين الدفلى،المدية، البويرة،تيزي وزو وبجاية) يتميز هذا القطب بموقعه في وسط البلاد وعلى واجهة البحر الأبيض المتوسط يمتد على مسافة 615 كلم، أي 51% من الشريط الساحلي الجزائري، وهذا يخدم البنية التحتية التي تمثل أساس التنمية،كما يضم وسائل الراحة الاستثنائية على المستوى الوطني والدولي يقدم خدمات متنوعة لأقطاب النشاطات الصناعية ولما له من إمكانيات تساعده على جذب السياح.

***القطب السياحي المتميز شمال غرب:**

(وهران،عين تيموشنت، تلمسان،مستغانم،معسكر،سيدي بلعباس وغليزان) بموقعه الجغرافي الاستراتيجي الهام الذي يقع على أقل من ساعتين من السوق الرئيسي لهواة السياحة لأوروبا (إسبانيا). هذا القطب صاحب مساحة 35.000 كلم^2 متنوع ببنية التحتية متطورة ويضم معدات معتبرة على المستوى الوطني والدولي،خدمات، صناعة ثقيلة، إمكانيات ثرية ومتنوعة مم يشجع جاذبية اكبر وشغور غير مدروس لبعض الفضاءات السياحية.

***القطب السياحي المتميز جنوب شرق:**

(غرداية،بسكرة والوادي) يغطي مساحة تقدر ب160.000 كلم ^{2} وعدد سكان يقدر بحوالي 1.5 مليون نسمة. علاوة على ذلك، مع غرداية باعتبارها مركزا رئيسيا وبوابة للصحراء.

***القطب السياحي المتميز جنوب غرب:**

القطب السياحي المتميز جنوب غرب

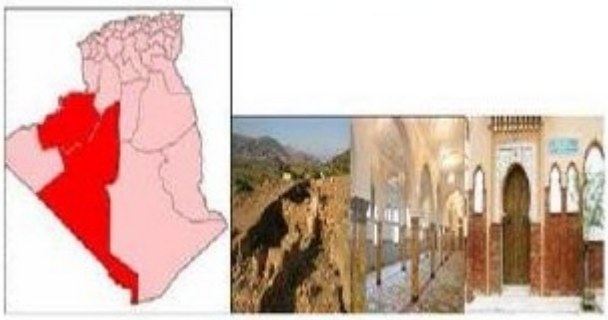

(أدرار، بشار) يغطي مساحة تقدر ب 603000 كلم ^{2} " توات – غورارة " هوقطب تراث ذوبعد عالمي مع فضاء جديد ديناميكي متين (المنطقة الحدودية).

***القطب السياحي المتميز الكبير:**

الهقار يقع أساسا في ولاية إليزي ويغطي مساحة تقدر بحوالي 284.618 كلم ^{2} به ثروات طبيعية ثقافية وآثار تمثل 3 اصول رئيسية تساهم في تنمية السياحة في المستقبل. المساحات الكبيرة في هذا القطب المتميز تشمل لوحات الكهوف تعبر عن قيمتها التاريخية العالية.هذا التراث الثقافي محمي من طرف الحظيرة الوطنية بالطاسيلي وقد صنف كتراث عالمي من قبل اليونسكوعام.1981

القطب السياحي المتميز الكبير " الهقار"

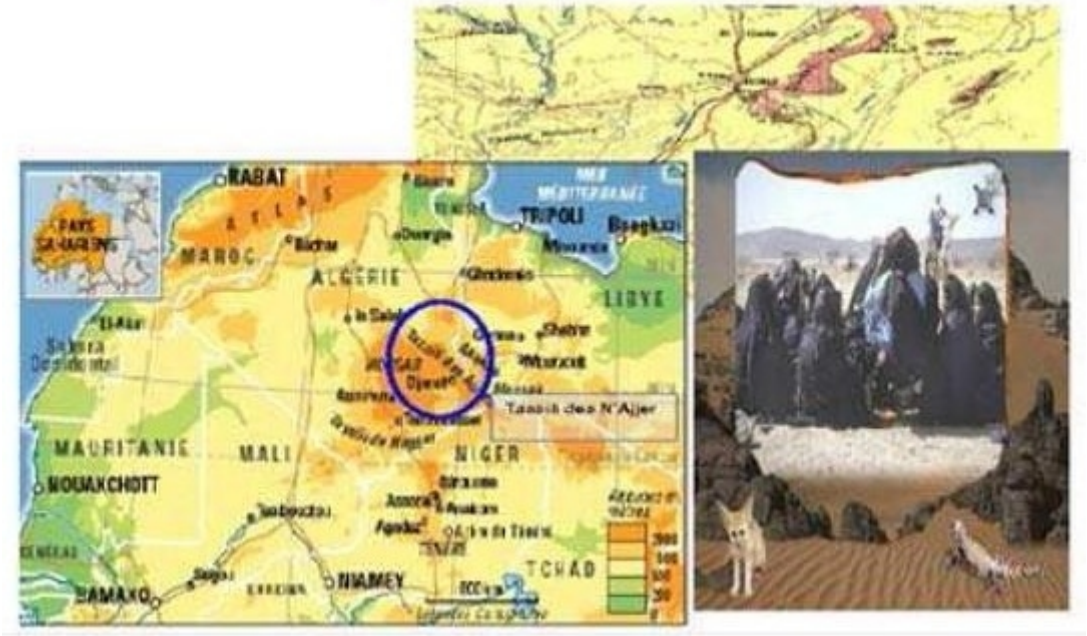

يغطي مساحة تقدر بحوالي 456200 كلم^2 من التراب الوطني هذا القطب محاط بولاية تمنراست وهو إقليم واسع يزخر بالكثير من الثروات الطبيعية والثقافية. كما يمكن أن ينظر إليها على أنها قطب إستراتيجي، وارتفاع القيمة في تنمية السياحة في المنطقة. التراث الأثري، الطبيعي والثقافي المتمثل في الهقار هو جدير بأن يستغل ليس فقط على الصعيد السياحي ولكن أيضا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للبترول.

وعيا منها بالتحديات الطاقوية والبيئية المرتبطة بتنويع المزيج الطاقوي وإرادة الاقتصاديات الكبرى للعالم في تقليص أكثر فأكثر اللجوء للطاقات الحفرية التزمت الجزائر عشية الذكرى ال50 لاستقلالها بمباشرة برنامج واعد لتطوير الطاقات المتجددة.

وبالإضافة إلى معطيات اقتصادية وسياسية وموازاة مع إعادة توجيه النمط العالمي للاستهلاك الطاقوي نحو حلول بديلة جديدة للاستجابة للاحتياجات العالمية يعد البرنامج الجزائري لتطوير الطاقات المتجددة حلا لاستغلال مصادر شمسية وهوائية غير متناهية بهدف المساهمة في التكفل بالطلب الداخلي للكهرباء وتصدير جزء من هذه الطاقة نحو البلدان الأوروبية.

ويتعلق الأمر أيضا بتمديد ببضعة سنوات الاحتياطات الوطنية من المحروقات قصد المحافظة عليها للأجيال القادمة في سياق دولي يتميز بتراجع قريب للعرض العالمي للبترول الخام والغاز الطبيعي. والأخذ بالحسبان إمكانية نضوب النفط.

1- برنامج واعد لإنجاح مرحلة الانتقال نحو الطاقات النظيفة

إن تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية المتناقصة الموارد .

لتنفيذ وتحقيق مخططها وأهدافها المحددة، شرعت الحكومة بتبني إطار تشريعي ملائم، إنشاء العديد من الأجهزة العاملة في هذا القطاع وإطلاق مشاريع هامة[1].

[1] مديرية تطوير الطاقات المتجددة وزارة الطاقة والمناجم.

إن القدرة الشمسية الموجودة في الجزائر وانفتاح سوق الكهرباء وكذا الإطار القانوني الملائم جعلت من السوق الكهروضوئية الجزائرية من أهم الأسواق في المنطقة.

أ*قدرات الطاقة الشمسية:

بين أكبر وأهم الودائع الشمسية في العالم:

*مدة إشعاع الشمس + 2000 ساعة / سنة، تصل 3900 ساعة / سنة في الهضاب العليا والصحراء

* الطاقة المستقبلة عن 1م^2 = 5 كيلواط ساعي/اليوم أي ما يقارب 1700 كيلواط ساعي/عام في الشمال و2263 كيلواط ساعي/عام في جنوب الوطن.

يتم إنتاج الطاقة الشمسية في الجزائر إلى بطريقتين مختلفين:

ب* الطاقة الكهروضوئية:

يقصد بالطاقة الشمسية الكهروضوئية، الطاقة المسترجعة والمحولة مباشرة إلى كهرباء انطلاقا من ضوء الشمس باستعمال الألواح الكهروضوئية.

إن كمية الإنتاج المتوقعة لهذه الطاقة والتي ستصل إلى أكثر من 37 ٪ في عام 2030م من مجموع الإنتاج الوطني للكهرباء والذي سيمتد على فترتين:

*إنتاج إجمالي مقدر بحوالي 800 ميغاواط/ ذروة إلى غاية 2020م.

* إنتاج يقدر بـــ200 ميغاواط/ ذروة خلال الفترة الممتدة ما بين 2021م- 2030م.

***الطاقة الشمسية الحرارية:**

الطاقة الشمسية الحرارية هي تحويل أشعة الشمس إلى طاقة حرارية، يمكن استعمال هذا التحول (بصفة مباشرة) لتدفئة بناية مثلا (أو بصفة غير مباشرة) مثل إنتاج بخار الماء لتدوير المولدات التوربينية للحصول على الطاقة الكهربائية.

فيما يخص توقعات الإنتاج لهذه الطاقة، تم وضع خطة على ثلاث مراحل:

*انطلاق إنجاز مشروعين نموذجيين لمحطتين حراريتين ذواتي تركيز مع التخزين بقدرة إجمالية تقدر حوالي 150 ميغاواط لكل واحدة في الفترة الممتدة ما بين 2011م و2013م.

* خلال الفترة الممتدة 2016م و2020م، سيتم إنشاء وتشغيل أربع محطات شمسية حرارية مع التخزين بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 1.200 ميغاواط.

يتوقع في برنامج الفترة الممتدة ما بين 2021م و2030م إنتاج قدرة تبلغ حوالي 500 ميغاواط في السنة وهذا إلى غاية سنة 2023م، ثم 600 ميغاواط في السنة إلى غاية 2030م

ج*طاقة الرياح:

تعرف طاقة الرياح بالطاقة التي تنتجها الرياح، نظرا للمساحة الواسعة والهامة للمنطقة المعرضة لرياح قوية نسبيا تم إعداد برنامج طموح من قبل السلطات لاستغلال هذا المصدر من الطاقة الذي لا ينفذ.

*في المرحلة الأولى، خلال الفترة الممتدة ما بين 2011م و2013م، إنشاء أول مزرعة هوائية بقدرة تبلغ ب 10 ميغاواط بأدرار.

*ما بين فترة 2014م و2015م، إنجاز مزرعتين هوائيتين تقدر طاقة كل واحدة منهما ب 20 ميغاواط.

مشاريع أخرى طور الدراسة للفترة ما بين 2016م و2030م بقدرة إنتاجية ستبلغ حوالي 1700 ميغاواط.

المبحث الثالث: آفاق إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية.

أشار التقرير السنوي لبنك التنمية الإفريقي إلى أن إستراتيجية البنك للفترة الممتدة بين 2013 و2022 تهدف إلى تحقيق النمو الشامل والانتقال إلى نمو أخضر. وتتمثل الأولويات الأساسية في تنمية البنية الأساسية، وتحقيق التكامل الإقليمي، وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز الحكامة، والخضوع للمساءلة وتنمية المهارات والتكنولوجيا، في حين، تشمل مجالات التركيز الخاص الدول الهشة، والنمو الاجتماعي، والزراعة والأمن الغذائي.

من جهة أخرى، أكد عدد من المشاركين الأفارقة أن إفريقيا فرضت وجودها كقارة منفتحة على المستقبل وقادرة على الانخراط في مجالات قطاعية متميزة بالحيوية كالبنيات التحتية والتكنولوجيات الحديثة والطاقات المتجددة والسياحة.

المطلب الأول: آفاق واهم مشاريع القطاع الفلاحي والصناعي.

1-القطاع الفلاحي:

لخصنا كل من الإنتاج المتوقع واهم المشاريع وتكلفة كل مشروع لأهم الفروع الزراعية بالجزائر[1] في الجدول التالي:

جدول رقم (3-03): الإنتاج المتوقع لسنة 2013 لمشاريع الفروع الزراعية في الجزائر. الوحدة:مليون دج

الفروع الزراعية	الإنتاج المتوقع	عدد المشاريع	تكلفة المشروع
القمح	80 مليون قنطار	23	6646
الحليب	الاقتراح الأول: إنتاج 1.9 مليار لتر مجمع مصنع يمثل 50% من الطلب الكلي. الاقتراح الثاني: إنتاج 3.8 مليار لتر مجمع ومصنع لتغطية إجمالية للطلب	295	56186

[1] www.minagri.dz.

البطاطس	35 مليون قنطار	//////////////	////////////////
زيت زيتون	1380000 قنطار	159	29370
اللحوم البيضاء	625000 طن	59 مشروع مختص في تربية المواشي والأبقار	
اللحوم الحمراء	425000 طن		

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

2- الفروع الصناعية في الجزائر توزيعها وأهم المشاريع الصناعية:

أ* الصيدلة:

السوق الوطنية: إن السوق الوطنية للأدوية بالجزائر مُقيدة بنسبة صغيرة من قائمة الأدوية. من بين قائمة تشمل حوالي 1400 دواء، يغطي الإنتاج الوطني 310 (منها 60% دواء ضروري مثل المضادات الحيوية والأدوية المشكلة من الهرمونات...) أي حوالي 22% من هذه القائمة.وعلاوة على ذلك، بلغ مجموع واردات الجزائر من الأدوية 1967 مليون دولار خلال العام 2011 مقابل 492,35 مليون دولار في عام 2001.

ب-التعدين:

يغطي مجال التعدين عدة نشاطات صناعية: استخراج المعادن غير الحاصلة وتحويل أول (معدنة)؛ إعادة رسكلة المعادن؛ سباكة (مصهر الحديد والتكرير)؛ صناعة المواد الخامة بواسطة آلات تصفيح المعادن؛ تحويل المواد الخامة لمواد نصف مصنعة: صفائح رقيقة، أنابيب، قطع مُقولبة....

صناعة المواد المصنعة لمجال الصناعة والبناء والنقل

* إن مجال التعدين مُنسق حول ثلاث اختصاصات رئيسية: إنتاج الفولاذ؛ إنتاج المعادن غير الحديدية وغير الثمينة كالألمنيوم؛ إنتاج المعادن الثمينة.

ج*البلاستيك:

شمل القطاع الفرعي لصناعة المطاط والبلاستيك المؤسسات التي يتمثل نشاطها الرئيسي في صناعة المنتجات المعالجة وفقا لتقنيات تكنولوجية نذكر منها الأكثر تداولا في الجزائر فيما يخص البلاستيك القذف والقولبة عن طريق الحقن. ظهرت تقنيات جديدة تم تطبيقها في الجزائر (كالنفخ والصقل والتمديد والإرغاء والقولبة والتشكيل الحراري...)

تُجمع نشاطات معالجة البلاستيك في نفس القطاع الفرعي لأن المميزات التقنية لهذين المكثفين مقاربة.

السوق الوطنية:

وفقا للمعطيات المتوفرة، يظل القطاع الفرعي في الجزائر غير متطور خاصة في مجال التعهد الصناعي من الباطن الذي يقتضي منتجات خاصة و/أو مُعدة مرفقة بمعايير (خاصة قطع غيار السيارات ومكونات أخرى صناعية). نسجل في نفس الوقت حوالي 300 متعهد من الباطن في قطاع السيارات يعملون مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية يندمجون بذلك في قطاع الميكانيك الذي يقدر رقم أعماله بـــ 32 مليار دينار جزائري ويشمل 16000 منصب عمل. إن ثلثي المواد الأولية عموما مستوردة. يتم استيراد المواد المضافة كلية حيث يشكل سعرها قيمة معتبرة. يُقدر استهلاك المواد البلاستيكية بـــ 1مليون طن/سنة.

د- المنسوجات والملابس:

قطاع المنسوجات والملابس متنوع وغير متجانس، والذي يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة منها:

- إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات الصناعية مثل الخيوط الاصطناعية (الإكريليك، البولياميد...) أو الطبيعية (الصوف، الحرير...) النسيج؛- التشطيب (الصباغة، الطباعة)؛ - صناعة الملابس الجاهزة (الأثاث والملابس).

السوق الوطنية:

السوق الذي يبلغ حاليا نحو2 مليار دولار، منها 10 ٪ عقدت من قبل الشركات المحلية.إن مخطط إعادة الهيكلة يتحسب زيادة في رقم أعمال هذا القطاع ب 5،38 مليار دينار إلى غاية 2014، عكس 4،26 مليار خلال 2009، بمعدل نمو سنوي قدره 10 ٪ ويريد تعبئة خلال المرحلة الأولى استثمارات قدرها 8.2 مليار دينار لتطوير مرافق الإنتاج لبعض الشركات.

الصادرات:

- الجلود والجلود الخام الكاملة: 3080 طن (2.27 مليون دولار) ؛

- الأغطية: 40 طن (0.17 مليون دولار) ؛

- السجاد وأغطية الأرضيات من مواد نسيجية: 40 طن (0.15 مليون دولار).

3- المشاريع الصناعية في الجزائر:

جدول رقم (3-4): توزيع المشاريع الصناعية. الوحدة:مليون دينار جزائري.

الفروع الصناعية	عدد المشاريع	تكلفة المشاريع
الصناعة الصيدلانية	130	71478
الصناعة المعدنية	835	301566
صناعة البلاستيك والمطاط	836	537226
صناعة المنسوجات والملابس	160	10868

المطلب الثاني: تدابير تنمية القطاع السياحي.

-يتكفل صندوق دعم الاستثمارات، والترقية ونوعية النشاطات السياحية، بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية.

-تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19٪، في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25٪ من هذه الضريبة.

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة.

- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال ولايات الجنوب؛ على التوالي من تخفيض ب 3٪ و4,5٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

-أما عمليات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب، في إطار "مخطط نوعية السياحية"، فتستفيد على التوالي من تخفيض ب 3٪ و4,5٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

-الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والحموية.

-تطبيق النسبة المخفضة ب 7٪ من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي.

-الإعفاء من رسم التسجيل بالنسبة لعمليات رفع رأس المال، وكذا تأسيس شركات في قطاع السياحة.

-تطبيق النسبة المخفضة للرسوم الجمركية فيما يخص اقتناء تجهيزات وأثاث غير مصنعة محليا، تدخل في إطار التأهيل، طبقا "لمخطط نوعية السياحة".

-من أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب والهضاب العليا، تستفيد عمليات منح الامتياز على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية من تخفيض بنسبة تقدر، على التوالي ب 50٪ و80٪.

-توسيع المزايا الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لفائدة الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة.

1- أهداف مخطط التهيئة السياحية في أفق 2025:

تعتبر جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة بـــ:

* عرض رؤيتها حول تطور السياحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير (2009) أو على المدى المتوسط (2015) أو على المدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستديمة من أجل جعل الجزائر بلد مستقبل.

* تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده.

* ضمان في إطار التنمية المستديمة توازن الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة.

* تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في منطقة الأوروبية المتوسطية.

* يحدد بهذا للبلد أكمله ولكل منطقة من التراب الوطني التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستديمة[1].

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

حرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة، تعتزم الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء شبكة للمناولة في هذا القطاع[2].

[1] شابي حليمة باحثة دكتوراه.مداخلة بعنوان "دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة.ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.جامعة المسيلة.بتاريخ 15-16 نوفمبر2011 ص.12.

[2] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.قسم الإحصائيات.

1- تخصيص 120 مليار دولار لتطوير الطاقات المتجددة:

ويتضمن البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة الذي صادق عليه مجلس الوزراء رسميا في فيفري 2011 إنتاج 22000 ميغاواط من الكهرباء من مصدر متجدد لاسيما الطاقة الشمسية والهوائية موجها للسوق الداخلية علاوة على 10000ميغاواط إضافية لاستغلالها في ال20 سنة المقبلة. ويعادل هذا نسبة 40 بالمائة من الإنتاج الشامل للكهرباء في أفق 2030 وضعف القدرة الحالية للحظيرة الوطنية للإنتاج الكهربائي.

وتعد استثمارات بقيمة 120 مليار دولار النصف منها صادر من القطاع العام ضرورية لبلوغ هذا الهدف في نفس الآجل. ومن المرتقب أيضا استغلال الاستثمارات الخاصة والأجنبية لتطبيق هذا البرنامج.

وبالمصادقة على هذا البرنامج الهام شرعت الجزائر في مسار انتقالي واعد نحو الطاقات البديلة والنظيفة .وقد تم التعبير عن هذه الإرادة بشكل صريح من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي أكد على ضرورة الاهتمام بتنويع مصادر التموين الطاقوي للبلاد من خلال تطبيق برنامج وطني للطاقات المتجددة.

وبالإضافة إلى الاستجابة للاحتياجات الطاقوية يشكل هذا البرنامج عاملا لتطوير صناعة وطنية للطاقات المتجددة يرتكز على القدرات الجزائرية المتوفرة مع تثمين الجهود في مجالي البحث والتنمية في مختلف الميادين المرتبطة بهذه الصناعة.

كما ستكون السياسة الطاقوية الجديدة مرفوقة بجهود للدولة لدعم تطوير صناعة محلية للمناولة مما سيسمح بإنشاء ما لا يقل عن 100000 منصب شغل.

2- في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية:

يتوقع تحقيق في أفاق سنة 2013م نسبة إدماج الصناعة الجزائرية قدرها 60٪، على أن تصل إلى نسبة 80٪ في الفترة الممتدة ما بين 2014م و2020م، وهذا بفضل إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، السيليسيوم، منوبات التيار، البطاريات، المحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية.

3- بخصوص الطاقة الشمسية الحرارية:

يرتقب بلوغ نسبة إدماج تقدر بـــ 50٪ في الفترة الممتدة ما بين 2014م و2020م.

تجسيد هذه الأهداف سيتم من خلال:

-بناء مصانع لصناعة المرايا

-بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة

-بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة

-تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنتاج.

خلال الفترة الممتدة مابين 2021م و2030م فإن نسبة الإدماج ستفوق 80 ٪، مع ضمان توسيع قدرة إنتاج الوحدات المذكورة أعلاه.

خلال سنة 2013 في مجال طاقة الرياح سيتم إطلاق دراسات لإقامة صناعة متعلقة بالطاقة الريحية للوصل إلى نسبة إدماج تقدر ب 50٪في الفترة الممتدة بين2014-2020.وعليه سيتم اتخاذ إجراءات تتلخص فيما يلي:

-بناء مصنع لصناعة الأعمدة ودورات الرياح

-إنشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة أجهزة أرضية رافعة.

-الرفع من كفاءة نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنجاز من أجل بلوغ نسبة إدماج تقدر على الأقل ب 50٪ من طرف المؤسسات الجزائرية.

قد تفوق نسبة الإدماج 80٪ في الفترة الممتدة بين 2021-2030 بفضل توسيع قدرات الإنتاج.

مصادر أخرى لإنتاج الطاقة المتجددة يمكن استغلالها منها:

-الطاقة الحرارية الأرضية

-الكتلة الحيوية

-الكهرومائية

4- البحث والتطوير:

أعطت الجزائر أولوية للبحث لتجعل من برنامج الطاقات المتجددة حافزا حقيقيا لتطوير الصناعة الوطنية والتي تثمن مختلف القدرات الجزائرية (بشرية، مادية، علمية...الخ). في هذا الإطار، وإضافة لمراكز البحث الملحقة بالمؤسسات مثل « مركز البحث وتطوير الطاقات الكهربائية والغازية»، فرع مجمع سونلغاز، تتعاون هيئات أخرى مثل الوكالة الوطنية لترقية استعمال الطاقة وترشيدها مع مراكز البحث التابعة لوزارة البحث العلمي من بينها:

-مركز تطوير الطاقات المتجددة(CDER)

-وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسيةUDES)

-وحدة لأبحاث التطبيقية في مجال الطاقة المتجددةURAER)

-وحدة لأبحاث في مجال الطاقة المتجددة في المناطق الصحراويةURERMS)

-وحدة بحوث المعدات والطاقة المتجددة(URMER) ، جامعة تلمسان

-وحدة تطوير تكنولوجيا السيلسيوم (USTD)

وقد أنشأت الحكومة الجزائرية أيضا «المعهد الجزائري للطاقات المتجددة (IARE)

5- مشروعا لتحقيق انتقال الجزائر نحو حقبة الطاقات المتجددة

وبهذا سيتم رفع تحدي انتقال الجزائر نحو حقبة الطاقات النظيفة من خلال 67مشروعا لإنجاز محطات شمسية فولطية وشمسية حرارية وهوائية مهجنة بالغاز الطبيعي أو الديزل موزعة على حوالي عشرين ولاية من الجنوب والهضاب العليا وشمال البلاد.

وستبلغ الطاقة الإجمالية المستعملة لهذه المشاريع 2357 ميغاواط في أفق .2020وقد تم إطلاق عروض المناقصة للعديد من هذه المشاريع خلال الأشهر الثمانية الفارطة[1].

[1] www.djzair50.dz.

ويتم حاليا الاستجابة للاحتياجات الطاقوية للبلاد بفضل المحروقات لاسيما الغاز الطبيعي الذي يبقى أهم مصدر طاقوي مستعمل في حين يبقى اللجوء إلى المصادر الطاقوية الأخرى ممكنا إلا في حال تعذر استعمال الغاز الطبيعي .التوجه الحالي للنموذج الطاقوي الجزائري تدعمه المزايا المقارنة للغاز الطبيعي لاسيما كلفته بالنسبة للمستهلك النهائي. وعلى المدى الطويل ستحدث عملية إعادة تحويل نموذج الاستهلاك الطاقوي الحالي إشكالية في التوازن بين العرض/الطلب مشكلة بالنسبة لهذا المصدر الطاقوي الذي ما فتئ يتزايد الطلب عليه داخليا وفي السوق الدولية.

وحسب معطيات رسمية فانه من المتوقع أن يبلغ مستوى احتياجات البلاد من الغاز الطبيعي 45 مليار متر مكعب في 2020 قبل أن يستقر في 55 مليار بعد 10 سنوات أي في 2030.

وللإشارة فان الارتفاع الهام للطلب الداخلي سيكون مرفقا حتما بارتفاعات هامة في حجم التصدير والتي ستكون إيراداتها ضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للجزائريين.

ومن شأن استهلاك الكهرباء أيضا أن يرتفع بشكل محسوس خلال نفس الفترة ليتراوح ما بين 75 و80 تيراواط/ساعة) في 2020 وما بين 130 و150 تيتراواط/ساعة في 2030.

ومن جهة أخرى تسيطر الطاقة الشمسية بشكل واسع على القدرة الوطنية في مجال الطاقات المتجددة بالنظر لكون القدرات في مجال الطاقة الهوائية والكتلة الحيوية وحرارة الأرض الجوفية أقل أهمية هذا بالإضافة إلى الضعف الكبير للطاقة الكهربائية المائية.

وفي جانب الاستثمار فان فروع الطاقات المتجددة وعلى الرغم من كونها مكلفة في الوقت الراهن بالمقارنة مع الفرع الكلاسيكي (خارج الطاقة الهوائية التنافسية) إلا أن هذه الكلفة مرجحة للانخفاض بشكل محسوس خلال ال20 سنة المقبلة بفضل ما ستحققه الكفاءة الوطنية الصناعية والجامعية من تقدم تكنولوجي وبشري.

ومن ثم سيتم تطبيق جزء برنامج الطاقات المتجددة الذي سيكرس للتصدير في إطار شراكة دولية يحكمها فتح الأسواق الخارجية لاسيما الأوروبية للكهرباء التي توفرها الجزائر والمنتجة انطلاقا من الطاقات المتجددة.

وفيما يخص السوق الوطنية سيسمح تحقيق هدف إنتاج 12.000 ميغاواط في أفق 2030 للكهرباء من أصل متجدد أن تمثل نسبة 40 بالمائة من الإنتاج الوطني للكهرباء.

ويتطلب تطبيق هذا البرنامج إسهاما ماليا للدولة بغية تعويض التكاليف الإضافية المترتبة عن إدراج الطاقات المتجددة. وتعتمد هذه التكاليف الإضافية على مستويات أسعار الغاز الطبيعي المتوقعة في السوق الوطنية.

ومن جهة أخرى فان هذا البرنامج الطموح لا يستثن إرساء تعاون براغماتي بين الجزائر والشركاء الإقليميين والدوليين بهدف توسيع القدرات التقنية والصناعية للبلاد في هذا المجال.

وتعد المبادرة الأوروبية "ديزرتيك" التي انضمت إليها الجزائر من خلال مذكرة تفاهم أبرمت في ديسمبر 2011 من قبل الطرفين جزء من هذا النوع من الشراكة.

وتتمحور هذه المذكرة التي تم التوقيع عليها ببروكسل من قبل سونلغاز المكلفة بتسيير البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة والمؤسسة الألمانية ديزرتيك د2 حول تعزيز تبادلات الخبرة التقنية وبحث سبل ووسائل ولوج الأسواق الخارجية والترقية المشتركة لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر والخارج.

* القدرة المنشأة: + 000 11 ميغاواط و275 ميغاواط بالنسبة لفرع الصناعة الهيدروليكي و306 ميغاواط للشبكات المعزولة في الجنوب.

* القدرة الهيدروليكية: 1,7٪ من القدرة المنشأة.

* حضيرة للطاقة الشمسية العاملة: تحتوي على 108 صفيحة شمسية،

* القدرة على توصيل الطاقة الشمسية: + 900 مترل

* الاستهلاك الوطني للكهرباء: 5 جيغا واط /سا.

* حصة الطاقة الشمسية في الحصيلة الطاقوية الوطنية: 0,028 ٪

* نسبة إدماج الطاقات المتجددة: ≤ 5٪.

الجدول رقم (3-05): وضعية الطاقات المتجددة في الجزائر بالأرقام وأهم مشاريع المجال

المشروع/ الخصائص	الموقع	الشراكة	تاريخ الاستلام	التكلفة	القدرة
بناء محطة هجينة للطاقة الشمسية/الغاز	حاسي رمل	جزائرية اسبانية NEAL/ABENER	نهاية 2010	315 مليون أورو	150 ميغاواط
بناء أول حظيرة لطاقة الرياح	////////// / //////	الشركة الفرنسية Vergnet تحت إشراف مجمع سونلغاز	2012	////////// ///// //////////	10 ميغاواط من الكهرباء
برنامج التزويد بالطاقة الشمسية ل 20 قرية بالجنوب	الجنوب الجزائري	تحت إشراف سونلغاز	قيد الانجاز	////////// ////	تخص مساحة تقدر ب 1 مليون كلم^2 للطاقة كهروضوئية
مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية وتركيب الألواح الشمسية	الرويبة	الرويبة للإنارة فرع من فروع سونلغاز	2012	42000مليون دج	41800 وحدة الطاقة الكهروضوئية /السنة

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم.

خلاصـــة الفصـــل:

إذا رجعنا للمتغيرات سالفة الذكر الخاصة بتطوير وإعادة بعث القطاعات الاقتصادية لوجدنا أن الجزائر قد حققت تحسنا ملحوظا في توفير بيئة اقتصادية مستقرة، وتحسين البنى التحتية بالإضافة إلى الإطار التشريعي للاستثمارات إذ أنه يكفل للمستثمرين العديد من الحقوق ويمنح لهم العديد من الضمانات التي لا تقل عن الضمانات الموجودة في الدول الأكثر تحريرا للاستثمارات الأجنبية.

لقد ركزت الإستراتيجية المتبعة في تنمية القطاعات على التنويع الاقتصادي بانتهاجها لكل من نهج الإستراتيجية الزراعية والتجديد الريفي. الساسة الصناعية الجديدة، التنويع السياحي وأخيرا برنامج تطوير الطاقات المتجددة.

مما يمكن التأكيد عليه في الختام أن التطبيق الصارم لهذه السياسة سيسمح بتنمية العديد من الصناعات المتكاملة فيما بينها لتغطي السوق المحلية وتسمح باقتحام الأسواق العالمية.

خـــاتمـــة

خـــاتمـــــة

تطرقنا من خلال بحثنا لمعالجة إشكالية آلية استخدام مداخيل الجباية البترولية في تمويل القطاعات الاقتصادية أي بناء اقتصاد أو إستراتيجية ما بعد البترول.

كل دولة تسعى لتحقيق عملية التنمية لارتباطها بالاقتصاد الوطني فاغلب الدول تعتبر معدل النمو الاقتصادي كمؤشر للتقدم الاقتصادي.

أن المجتمعات النفطية العربية تعيش يومها الرغد على حساب الغد المجهول دون التفكير الجاد والإعداد الطويل وبناء استراتيجيات لمجتمع ما بعد البترول لذا عليها بناء استراتيجية للانتقال من الاعتماد الكلي على المحروقات إلى تنمية القطاعات الاقتصادية و بناء اقتصاد منتج.

كل الدول النفطية وغير النفطية في العالم لديها مراكز دراسات استراتيجية واستشرافية تسهر على إنجاز أبحاث مستقبلية تعالج من خلالها تطورات المشهد السياسي والاقتصادي والأمني، وتضع كل الفرضيات الممكنة وغير الممكنة من أجل مواجهة التحديات بمختلف أنواعها.

إلا أن الجزائر بعيدة كل البعد عن ذلك فهي لا تعتمد على أصحاب النخب والكفاءات الفكرية والعلمية، وحتى الهيئات التي يتمّ تشكيلها ظلت عقيمة لم تقدم شيئا إلى التحديات التي ظهرت بوادرها وأعراضها في الكثير من مفاصل الدولة وتطورات مشهدها. الجزائر على النفط كليا في استمرار وجودها، وكل الأرقام المعتمدة التي تقدمها الجهات الرسمية أو الأخرى المتخصصة تشير إلى أن بلادنا لا تملك سياسة واضحة المعالم ستعتمدها في المرحلة التي صارت تعرف لدى كل الخبراء بـــ "ما بعد النفط" من أجل الحفاظ على البقاء.

إن اعتماد الاقتصاد على مصدر واحد بلا أدنى تنوّع، هو من الأخطاء الكبيرة التي يمكن أن تعود بكارثة مستقبلا في حال حدوث أي خلل أو أزمة في هذا المصدر وعدم تحضير بدائل اقتصادية تحفظ توازن مداخيل الدولة في مثل هذه المفاجآت هي مغامرة حقيقية بالبلاد. ولو تأملنا ما تملكه الجزائر من ثروات أخرى غير النفط لوجدنا الكثير التي من خلالها يمكن أن تشكل إضافة قوية ونوعية للاقتصاد الوطني.

"ما بعد النفط" هي مرحلة خطيرة تفرض نفسها على الجميع، حيث يجب أن لا يقتصر الأمر على مجرّد التفكير والتنظير وخلق أفق استشاري لا يتعدّى حبر الورق، بل يجب أن يتجلى في أرض الواقع، وإذا لم يتحقق ذلك فإن الأمور ستسير نحو ما يهدد استقرار البلاد ووجودها، فريع النفط لا يكفي لوحده، وإذا لم تخلق له قوة مكملة وبديلة، فإنه قد يؤدي إلى انهيار الدولة في ظل عالم صار في سباق

متوحش على مصادر الثروة بشتى أنواعها ويظهر من خلال الأرقام التي تحسم أولا وأخيرا في إنجاح أي مخطط تنموي واقتصادي وخلق بدائل استراتيجية للبترول.

قمنا في بحثنا هذا بدراسة إمكانية تحقق استراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية كبدائل استراتيجية بعيدة عن قطاع المحروقات تساهم في بناء اقتصاء وطني له قاعدة صناعية هامة

لذلك سعت الجزائر لتنفيذ استراتيجياتها في كل من القطاع الصناعي والفلاحي والسياحي بالاظافة إلى برنامج تطوير الطاقات المتجددة.

نتائـــج البحـــث:

مكننا البحث من معرفة وضعية القطاعات الاقتصادية ومعرفة ما إذا يمكن الاعتماد عليها وتنفيذ الجزائر لتلك الاستراتيجيات متعلق بالنتائج المحققة على نفس الوتيرة أو تحقق فائض فان خطة الجزائر في الانتقال من الاقتصاد الريعي والاعتماد الكلي على المحروقات إلى اقتصاد منتج قائم على القطاعات الاقتصادية ستنجح باستحقاق لان عائدات مشاريع القطاعات الاقتصادية تزداد يوم بعد يوم وهذا ينبؤ بنجاح الجزائر بإتباعها لهذه الاستراتيجية. وتثبت تمكنها من القضاء على التبعية لقطاع المحروقات وتنويع صادراتها بالدرجة الثانية و تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

-معرفة آلية توزيع الايرادات على القطاعات الاقتصادية و كل ما تحققه القطاعات الاقتصادية من تطور كان بفضل توزيع العائدات البترولية و مساهمتها في دعم القطاعات.

-استغلال الجزائر للثروة الزراعية سيمكنها من التبعية للدول الأجنبية مثال ذلك أن الجزائر تستورد أكثر من 20% قمح فبانتهاجها لهذه السياسة ستتمكن من زيادة محصولها الزراعي بذلك ستتمكن من تغطية الطلب الكلي ومنه التخلص من استيراد المنتجات الغذائية ومن الممكن أن يتحقق فائض في الإنتاج تتمكن بذلك من تصدير جزء من الإنتاج تكون بذلك حققت اكتفاء ذاتي وتخلصت من شكل من إشكال التبعية للدول الأجنبية. وما للجزائر من امتيازات لما تحتويه أراضيها الخصبة سيساهم في مضاعفة الإنتاج.

- إن اعتماد الجزائر لاستراتيجيه تنمية القطاع الصناعي كان قرارا صائبا و اختيارنا نحن للقطاع الصناعي من بين القطاعات الاقتصادية اختيار تبرره الأسباب التالية:

-كون الصناعة قطاع يحرك الجهاز الإنتاجي ويهيكله.

-الصناعة هي كذلك محضر تكنولوجي من حيث قدرتها على إنتاج المستجدات التقنية و تعميمها على الاقتصاد بكامله.

-الصناعة هي أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وأسعارها

- وأخيرا هي تمد البلاد والمؤسسات الوطنية بأوراق رابحة في السوق العالمية في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة.

*تعتبر الجزائر من أهم الأقطاب السياحية فالغرض من تنمية القطاع السياحي يتمثل أساسا في أن القطاع يعتبر جالب للعملة الصعبة من خلال السياح بالإضافة إلى ترسيخ الثقافة السياحية بين الدول.

*تبقى الجزائر من بين ابرز الدول المرشّحة من قبل خبراء الطاقة في العالم للعب دور رئيسي ومهّم في معادلة الطاقة نظرا لامتلاكها مصادر طبيعية هائلة في مجال إنتاج الطاقات البديلة لمصادر الطاقة الاحفورية السائرة في طريق الانقراض.

وتتوفّر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة في هذا المجال، بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، وتعتزم الاستثمار بكثافة في محطات الطاقة الشمسية، خاصة و أنّها تتمتع بإمكانيات هائلة لإنتاج وتصدير الطاقة الشّمسية باعتبار تلقيها نور الشمس الساطعة لأكثر من 3000 ساعة سنويا.

وقد أظهرت الجزائر اهتمامها في استعمال الطاقة المتجددة في أولى سنوات الاستقلال وقد تجسدت تلك الرغبة في إنشاء عدد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تشجيع البحث والتطوير، وقد تأكدت هذه الرغبة عبر القرارات الأخيرة لرئيس الجمهورية القاضية بضرورة تنويع مصادر الطاقة من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة كحتمية لضمان التنمية الاقتصادية.

التوصيـــات:

من خلال إعدادنا للبحث ومحاولتنا لمعرفة آلية توجيه العائدات البترولية نحو تنمية القطاعات الاقتصادية لبناء نموذج اقتصادي بديل للاقتصاد الريعي نقترح بعض التوصيات:

*محاولة توجيه العائدات الجبائية نحو تسيير ميزانية التجهيز دون إهمال ميزانية التسيير.

*محاولة تنويع الاقتصاد والخروج من نمط أحادية التصدير وذلك من خلال الاهتمام بكافة القطاعات على سواء لان لكل قطاع مساهمة في خلق قيمة مضافة للاقتصاد.

*إعطاء الأهمية اللازمة للتدريب والتكوين في مجال الطاقات المتجددة وآلية استخدامها.

*محاولة ترسيخ الوعي و الثقافة المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة لاستخدامها في العملية الإنتاجية.

*تطوير معدات القطاع الفلاحي لزيادة الإنتاج.

*عدم إهمال الأقطاب السياحية ومحاولة تطويرها.

*الاهتمام بانجاز المنشات والهياكل القاعدية.

آفـــاق البحـــث:

ونحن نختم بحثنا هذا أثارت انتباهنا عدة مواضيع أود أن تكون مواضيع بحث مستقبلا من طرف الطلبة والباحثين في المجال الاقتصادي وربطها بالسياسة الدولية. وتتمثل في بعض الإشكاليات:

* آفاق وتحديات الطاقات المتجددة في الجزائر واليات تطويرها.

* استراتيجية التنويع الاقتصادي و آفاق تطبيقها بالجزائر.

* دراسة للنموذج الاقتصادي القائم على الصناعات المصنعة للتخلص من التبعية للبترول.

* مصير الأوبك بعد نضوب النفط؟.

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــــوان	رقم الصفحة
(1-2)	طريقة دفع الإيجار	27
(2-2)	معدلات الإتاوة على أساس المتوسط الشهري للإنتاج	28
(3-2)	نسب الرسم على الدخل البترولي	30
(4-2)	تطور إيرادات الجباية البترولية.	35
(5-2)	أثر تغير أسعار البترول على سعر الصرف	38
(6-2)	موقع صادرات النفط بالنسبة لإجمالي الصادرات.	40
(1-3)	نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة 2002 - 2013	45
(2-3)	تطور أسعار البترول خلال الفترة 2002-2012 وعلاقتها بالتضخم والنمو الاقتصادي.	47
(3-3)	الإنتاج المتوقع لسنة 2013 لمشاريع الفروع الزراعية في الجزائر	65
(4-3)	توزيع المشاريع الصناعية	68
(5-3)	وضعية الطاقات المتجددة في الجزائر بالأرقام وأهم مشاريع المجال	76

قائمـــة الأشكـــال

رقم الشكل	العنـــــوان	رقم الصفحة
	توزيع الإيرادات العامة	49

قائمـــة المراجـــع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- رمزي علي إبراهيم سلامة، "اقتصاديات التنمية"، الدار الجامعية، الأردن، 1998.
- عبد القادر محمد عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- كامل بكري ،"التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- علي أحمد علي، "أسس النمو الاقتصادي"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2004.
- محمد عبد العزيز عجمية، "التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية تطبيقية"، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.
- عبد الواحد، "دور الدور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل"، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- محمد علي الليثي، "مذكرات في التنمية الاقتصادية"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1984.
- فؤاد محمد شبل، "التنمية الاقتصادية أصولها وقواعدها"، القاهرة، 1968.
- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية–نظريات وسياسات"، دار وائل للنشر، 2007.
- جمال الدين لعويسات، "العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية"، دار هومة للنشر، الجزائر، 2000.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Said benaissa, "fiscalité, Produits domaniaux, parafiscalité", megasoft, Alger, 2001.
- Le renouveau agricole et rural en marché, revue et perspectives, Ministère de l’agriculture et du dévelopement rural, Mai 2012،

قائمة المذكرات:

- جودي فريدة، "دور النفقات العمومية في التنمية الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة الجزائر، 2011.

- بن عياد صورية، "الجباية والتنمية الاقتصادية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم التسيير، تخصص مالية، مركز جامعي زيان عاشور، الجلفة، 2005.
- كواهي محمد أمين، دراسة تحليلية لمدى مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة مع بناء نموذج تنبؤي لها،مذكرة ضمن نيل متطلبات شهادة مهندس دولة، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي الدفعة الرابعة لسنة 2012.
- كواهي محمد أمين، حاجي حسن، "دراسة تحليلية لمدى مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة مع بناء نموذج تنبؤي لها"، مذكرة ضمن نيل متطلبات شهادة مهندس دولة، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة الجزائر، الدفعة الرابعة لسنة 2012.

المواقـــع الالكتـــرونية:

www،djzair50،dz

www،minagri،dz

www،dimatanmia،assoc،com

الجرائد الرسميـــــة:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الثلاثاء 12 جمادى الثانية، عام 1426هـــ الموافق ل 19 يوليو سنة 2005، العدد 50 المادة 86.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أول ربيع الأول عام 1434هـــ الموافق ل 13 يناير سنة 2013، العدد 2.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الثلاثاء 12 جمادى الثانية عام 1426، الموافق ل 19 يوليو سنة 2005.

المؤتمرات والملتقيـــــات:

- شابي حليمة، باحثة دكتوراه، مداخلة بعنوان "دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة"، ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، بتاريخ 15-16 نوفمبر2011.

المجـــــلات:

- فليح نبيل، "صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول.
- محمد عدنان وديع، "مفهوم التنمية"، مجلة جسر التنمية، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
- جواد هاشم، "العلم والتكنولوجيا والتنمية الصناعية"، مجلة النفط والتنمية"، العدد 05، 1980.
- إستراتيجية وسياسة إنعاش وتنمية الصناعة، الكتاب الأبيض للحكومة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لسنة 2007.

الملاحق

Recouvrements de la Fiscalité Pétrolière

- en Millions DA -

Année	TOTAL Recouvrement	Etat	F.R.R	
2002	942.904	916.400	26.504	
2003	1.284.974	836.060	448.914	
2004	1.485.761	862.200	623.561	
2005	2.267.836	899.000	1.368.836	
2006	2.714.001	916.000	1.798.001	
2007	2.711.848	973.000	1.738.848	
2008	4.003.559	1.715.400	2.288.159	
2009	2.327.674	1.927.000	400.674	
2010	2.820.010	1.501.700	1.318.310	
2011	3.829.350	1.529.400	2.300.335	

FRR = Fonds de Régulation des recettes.

Evolution de l'indice des prix à la consommation

Variations moyennes annuelles 1970 - 2010

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
Variation %	4,8	2,8	4	6,9	2,8	8,6	8,3	11	15,6	10,4

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
Variation %	9,2	14,7	6,2	6	8,2	10,5	12,3	7,5	5,9	9,3

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
Variation %	17,9	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Variation %	2,6	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	3,5	4,4	5,68	

Minstère des Finances
DGPP
29/01/2013 09:47

pbif09.xls

Equilibre budgétaire
2012 -2013

	2000 real	2001 Réal.	2002 Réal.	2003 Réal	2004 Exécution	2005 Exécution	2006 Réalisations	2007 Réalisation	2008 réalistions	2009 Réalisations	2010 Clôture
RECETTES BUDGETAIRES	1 138,9	1 400,9	1 570,3	1 520,5	1 599,3	1 719,8	1 835,46	1 951,36	2 895,19	3 275,37	3 023,90
1- Fiscalité pétrolière (hors FRR)	720,0	840,6	916,4	836,1	862,2	899,0	916,00	973,00	1 715,40	1 927,00	1 501,70
Recettes fiscales	362,4	404,2	478,2	520,9	576,2	645,2	714,27	769,06	958,28	1 146,13	1 269,15
- Contributions directes	82,0	99,2	113,6	125,0	145,2	168,4	240,26	259,49	331,97	462,54	559,40
IRG/salaires	34,9	45,8	53,2	63,3	77,4	85,6	96,08	124,87	155,54	183,57	239,30
Autres contrib.directes (IRG non salariés+IBS)	47,1	53,4	60,4	61,7	67,8	82,8	144,18	134,62	176,43	278,97	320,10
- Impôts sur les affaires	171,4	183,0	216,3	233,1	273,3	312,1	335,32	347,65	426,84	474,31	485,02
TVA/Imports	61,6	62,9	79,5	93,0	119,0	136,4	142,00	172,47	225,83	236,54	252,09
Taxes intérieures	76,8	86,6	102,0	104,3	117,2	131,8	148,28	170,98	200,72	236,89	232,33
TVA	51,8	59,9	71,6	73,5	86,8	99,5	115,14	137,15	167,46	201,43	190,88
TIC/Tabacs&Bières	25,0	26,7	30,4	30,9	30,4	32,3	33,14	33,83	33,26	35,46	41,45
TPP	25,7	27,5	29,3	30,3	31,4	37,9	40,60	4,07	0,19	0,67	0,42
TVA hydrocarbures	7,2	6,0	5,4	5,6	5,7	5,9	4,44	0,13	0,10	0,21	0,18
- Contributions indirectes	1,5	0,5	0,8	0,8	0,7	1,0	1,09	1,02	1,41	1,26	1,33
- Produits des douanes	91,3	104,6	128,6	142,7	137,3	144,1	114,06	132,77	164,44	172,21	183,56
- Enregistrement et timbre	16,2	17,0	19,0	19,3	19,6	19,6	23,54	28,13	33,62	35,81	39,84
Recettes non fiscales	16,5	21,2	72,8	28,1	28,9	31,5	29,59	75,25	113,64	68,12	45,97
Recettes Exceptionelles									107,87	134,12	207,08
4- Contribution au budget de l'Etat	0,0	46,6	37,6	42,1	30,0	48,7	75,32	40,99	22,86	48,22	121,11
5- Revenus participations de l'Etat	40,0	88,1	65,2	65,2	86,7	90,7	85,29	92,94	85,00	85,90	85,47
6- Recettes exceptionnelles	0,0	0,0	0,0	25,3	15,0	4,8	14,91	0,00	0,00	0,00	0,00
7- Fonds de concours, dons et legs	0,0	0,1	0,2	2,9	0,4	0,0	0,08	0,12	0,01	0,00	0,50
Autres recettes	418,9	560,3	653,9	684,5	737,1	820,8	919,46	978,36	1 179,79	1 251,72	1 522,20
DEPENSES BUDGETAIRES	1 199,9	1 471,8	1 540,9	1 730,9	1 860,0	2 105,1	2 543,35	3 194,91	4 188,40	4 199,68	4 916,39
Dépenses d'équipement	318,9	434,1	502,3	567,5	618,8	872,5	1 091,38	1 552,18	1 898,03	1 944,55	2 100,00
Dépenses de fonctionnement	881,0	1 037,7	1 038,6	1 163,4	1 241,2	1 232,5	1 451,97	1 642,73	2 290,37	2 255,13	2 816,39
SOLDE BUDGETAIRE	-61,0	-70,9	29,3	-210,4	-260,7	-385,2	-707,89	-1 243,55	-1 293,22	-924,31	-1 892,49

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

قسم علوم التسيير.

الرقم:.....

تيارت في: 2012/.../...

إلـــــى:

وزارة المـــــاليـــة

الموضوع: طـــلب معلومـــات

تحية طيبة وبعد:

في إطار تحضير مذكرة للحصول على **شهـــادة مـــاســتر** في ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

أطلب من سيادتكم الموقرة السماح للطالبة: **مـــيرة لطيفـــة** بإجراء تربص قصير المدى من أجل الحصول على المعلومات الخاصة بدور العائدات البترولية في تنمية القطاعات الاقتصادية.

تقبلوا مني فائق عبارات الشكر والتقدير.

عميـد الكليـة

عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شريط عابد
26 FEV. 2013

مدير تقدير الاقتصاد الكلي
إمضاء: س. أ. نواهج

مدير تقدير الاقتصاد الكلي
إمضاء: س. أ. نواهج
26 ديسمبر 2012

La ville d'Alger, Le champ d'observation est constitué de 11 secteurs géographiques : Bab-El-Oued, Alger-Centre, El-Biar, Bel court, El-Harrach, Bir-Mourad-Rais, El Mouradia, El Madania, Kouba, Hussein-Dey, Ain Benian.
*** L'Enquête sur les Dépenses de Consommation des Ménages,** Elle a consisté en un sondage auprès d'un échantillon de 12150 ménages répartis sur l'ensemble du territoire National selon 7 strates, La stratification adoptée repose sur des critères de niveau d'urbanisation et de la zone géographique.

LES PRINCIPALES CARACTERISTIQUES DE L'INDICE :

* La population de référence est constituée de l'ensemble des ménages d'Alger, de toutes tailles et toutes catégories socio – professionnelles.
* L'indice se compose de 261 articles représentés par 791 variétés sélectionnées sur la base de critères tels que la dépense annuelle, la fréquence de la dépense, l'utilité,…
* Les pondérations des variétés sont calculées à partir des **dépenses annuelles en 2000,** données par l'enquête nationale sur la consommation des ménages, Le taux de couverture de l'indice (en termes de dépenses de consommation) est de 95 %.
* La classification des biens et services consommés en groupes, sous-groupes, articles est proche de celle recommandée (par l'ONU) dans le système de comptabilité nationale de 1970.

*** L'année de base est 2000 et l'année de référence (100 pour les calculs) est 2001.**
* La périodicité de l'indice est mensuelle, Un indice annuel est aussi calculé.
* Formule de calcul de l'indice: $I_{m/2001} = \sum_i (w_i / \sum_i w_i) (p^m_i / p^{2001}_i)$

w_i = poids de la variété i,
p^m_i = prix courant moyen au mois m de la variété i,
p^{2001}_i = prix de base (moyen en 2001) de la variété i,

*L'indice national est élaboré selon la même démarche à partir de l'observation des prix auprès d'un échantillon de 17 villes et villages représentatifs du territoire national et répartis selon les strates géographiques de l'enquête sur les dépenses de consommation.
* Les fruits et légumes frais, en raison du caractère saisonnier de leur commercialisation, subissent un traitement particulier : à partir d'un panier mensuel de pleine saison, il est calculé un **indice brut**, lequel indice compare les coûts du même panier (mensuel) du mois courant et du mois de même nom de l'année de référence (2001). Les prix de base des variétés du panier, ainsi que les pondérations, sont mensuels, La comparaison d'indices bruts de mois de noms différents indique, non pas une variation (relative) pure des prix, mais le rapport des variations de prix pour chacun des mois.
* Les relevés de prix sont effectués périodiquement auprès d'un échantillon de points de vente selon un programme d'enquêtes fixé pour chaque groupe de produits

Indice des prix à la consommation /Office National des Statistiques,
Dir. Mounir Khaled BERRAH, - N° 1 (1996) - ,-Alger: ONS,2012 - ,
-tabl, , graph, , ; 29,7 cm, Mensuel
Notice établie d'après le N°204 (2012),
ISSN : 1111 - 4940 = indice des prix à la consommation
Succède après scission à : "données statistiques " =ISSN 1111 - 5939
Prix/indice de prix/Alger/ Algérie/2012/

Directeur de la publication : Mounir Khaled BERRAH
Administration : DPDDI/ONS 8 & 10, rue des Moussebiline - Alger
Montage et Impression : Les ateliers de l'imprimerie de l'ONS
8 & 10, rue des Moussebiline - Alger
E-MAIL: ons@ons.dz stat@ons.dz Site Web- http://www.ons.dz
☎/ 🖷 : (021) 63 – 98 - 06
Diffusion : DPDDI/ONS ISSN 1111 – 4940

DOCUMENT

PLAN D'ACTION DU GOUVERNEMENT POUR LA MISE EN ŒUVRE DU PROGRAMME DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE

Septembre 2012

POURSUITE DU DEVELOPPEMENT AGRICOLE ET RELEVEMENT DU NIVEAU DE LA SECURITE ALIMENTAIRE DU PAYS

105. Poursuivre la relance de l'activité agricole à travers la politique de renouveau agricole et rural vise à assurer la sécurité alimentaire durable du pays et le développement humain équilibré, sans exclusion ni marginalisation dans les territoires ruraux revitalisés. Cette politique s'articule autour de trois piliers complémentaires, à savoir :

- une gouvernance dynamique du secteur agricole et rural ;
- une croissance économique internalisée, soutenue et durable ;
- une efficacité accrue des outils et instruments de gestion publique.

106. Dans cette perspective, le programme des actions prioritaires retenues à court et moyen terme vise à toucher l'ensemble des zones rurales. Il s'articule autour :

-a- De la promotion d'un nouveau cadre de concertation et de partenariat des acteurs professionnels et interprofessionnels par :

- le renforcement du partenariat public/privé basé sur la redynamisation des conseils interprofessionnels par filière et leurs déclinaisons au niveau régional ;
- le lancement, à titre pilote, de pôles agroalimentaires intégrés comme forme d'organisation interprofessionnelle pour ancrer les filières dans une approche territoriale de proximité et dans le but d'assurer une convergence et des relations de confiance entre les différents acteurs ;
- la promotion du mutualisme et de l'entraide agricole.

-b- Du renforcement du dispositif de régulation des produits agricoles de large consommation (céréales, lait, pomme de terre, viandes rouge et blanche) par :

- la consolidation des instruments et outils financiers adaptés aux mesures d'intervention à caractère d'urgence dans le cadre de l'adaptation de l'offre et de la demande de produits de large consommation ;
- la réhabilitation et l'extension des capacités de stockage afin de garantir des stocks de sécurité pour assurer l'approvisionnement régulier des marchés et réduire au maximum les variations saisonnières des prix des produits agricoles de large consommation ;
- le renforcement du système d'information du dispositif de régulation des produits de large consommation par la création d'un observatoire des filières, et surtout un système de veille opérationnel d'anticipation ;

-c- De l'intensification des systèmes durables de production à promouvoir et à généraliser dans les filières agricoles. Ils seront fondés sur :

- l'amélioration de la productivité des ressources hydriques dans l'agriculture ;
- l'extension de l'irrigation partielle ou d'appoint à la sole céréalière menée en mode pluvial. L'objectif retenu pour la sole irriguée à l'horizon 2014 est de 1,6 million d'ha. La concrétisation de cet objectif permettra de sécuriser près de 70% de la production agricole nationale en volume.

A cet effet, les actions suivantes seront mises en œuvre :

- le développement de l'automatisation et de la mécanisation des filières agricoles afin de répondre à la baisse de la disponibilité de la main-d'œuvre agricole et aux exigences d'une utilisation intensive de la surface agricole utile ;
- à la rationalisation de l'utilisation des engrais chimiques et protection de la fertilité des sols en favorisant les apports complémentaires de la fertilisation organique et biologique ;
- le développement de l'utilisation de semences, plants et géniteurs de qualité et résistant aux effets directs et indirects des changements climatiques ;
- la réhabilitation et modernisation des infrastructures d'élevage.

-d- De la consolidation des programmes du renouveau rural par :

- l'accompagnement et l'engagement du portefeuille de projets prévu (6.000 Projets de proximité de développement rural intégré -PPDRI-) pour 2013/2014 ;
- la valorisation du portefeuille d'études réalisées et/ou en cours, à concrétiser à travers la mise en œuvre de leur plan d'action ;
- le recentrage des programmes de développement concernant les bassins versants, la lutte contre la désertification, la gestion et l'extension du patrimoine forestier et la conservation des écosystèmes naturels par la mise en place des indicateurs de suivi et de performance.

-e- Des outils financiers et procédures de soutien plus efficaces et plus accessibles aux agriculteurs, éleveurs et PME.

-f- De la sécurisation foncière des exploitants agricoles.

-g- Du renforcement des capacités humaines et d'assistance technique.

-h- Du renforcement institutionnel de l'administration agricole et forestière.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية

سبتمبر 2012

مواصلة التنمية الفلاحية ورفع مستوى الأمن الغذائي للبلاد.

105 . ترمي مواصلة إنعاش النشاط الفلاحي من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي، إلى ضمان الأمن الغذائي المستدام للبلاد والتنمية البشرية المتوازنة دون أي إقصاء أو تهميش في الأقاليم الريفية التي تم إنعاشها. وتتمحور هذه السياسة حول ثلاث ركائز متكاملة وهي:

. الحكامة الفاعلة للقطاع الفلاحي والريفي،

. والنمو الاقتصادي القائم على النشاط المحلي والمدعم والمستدام،

. والنجاعة المتنامية لوسائل وأدوات التسيير العمومي.

106 . وفي هذا المنظور، فإن برنامج الأعمال ذات الأولوية المعتمدة على المدى القصير والمتوسط من شأنه أن يشمل مجمل المناطق الريفية. ويتمحور حول مايلي:

أ. ترقية إطار جديد للتشاور والشراكة بين الفاعلين المهنيين وما بين المحترفين من خلال:

. تعزيز الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص على أساس إعادة تنشيط المجالس المهنية حسب الفروع ونشرها على المستوى الجهوي،

. والانطلاق في إنشاء أقطاب زراعية غذائية مندمجة نموذجية كشكل من أشكال التنظيم المهني قصد إدراج الفروع ضمن مقاربة إقليمية جوارية بهدف ضمان توافق وعلاقات تطبعها الثقة بين مختلف الفاعلين،

. وترقية نظام التعاضد والتعاون الفلاحي.

ب. تعزيز الترتيبات المتعلقة بضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك (الحبوب والحليب والبطاطس واللحوم الحمراء والبيضاء)، من خلال:

. تدعيم الوسائل وألادوات المالية المكيفة مع التدابير الاستعجالية للتدخل في إطار تكييف العرض والطلب الخاص بالمنتجات واسعة الاستهلاك،

. وإعادة تأهيل قدرات التخزين وتوسيعها من أجل توفير مخزونات أمنية لضمان تموين منتظم للأسواق وتقليص التقلبات الموسمية لأسعار المنتجات الزراعية واسعة الاستهلاك إلى حد أقصى،

. وتعزيز النظام الإعلامي للترتيبات المتعلقة بضبط المنتجات واسعة الاستهلاك من خلال إنشاء مرصد للفروع، ولاسيما نظام عملي للرصد الاستباقي.

ج . وتكثيف الأنظمة المستدامة للانتاج الواجب ترقيتها وتعميمها في الفروع الفلاحية والتي ستقوم على أساس:

. تحسين انتاجية الموارد المائية في مجال الفلاحة،

. وتوسيع الري الجزئي أو التكميلي لفائدة زراعة الحبوب باستعمال طريقة الرش. ويتمثل الهدف المتوخى من ذلك في سقي 1 . 6 مليون هكتار في آفاق 2014.

وسيسمح تجسيد هذا الهدف بتأمين حوالي 70٪ من حجم الإنتاج الزراعي الوطني.

ولهذا الغرض، سيتم تنفيذ الأعمال الآتية:

. تطوير استعمال الآلات في الفروع الزراعية قصد تدارك نقص وفرة اليد العاملة في المجال الزراعي ومقتضيات الاستعمال المكثف للمساحة الصالحة للزراعة،

. وترشيد استعمال الأسمدة الكيميائية والحفاظ على خصوبة التربة من خلال تشجيع الإضافات التكميلية للتخصيب العضوي والبيولوجي،

. تطوير استعمال البذور والأغراس ومكونات ذات جودة ومقاومة للاثار المباشرة وغير المباشرة للتغيرات المناخية،

. وإعادة تأهيل المنشآت الأساسية الخاصة بتربية المواشي وتحديثها.

د . تدعيم برامج التجديد الريفي من خلال:

. مرافقة حافظة المشاريع المعتمدة والشروع في إنجازها (000 . 6 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة) بالنسبة للفترة 2013 . 2014،

. تثمين حافظة الدراسات المنجزة و/أو قيد الإنجاز . الواجب تجسيدها من خلال تنفيذ مخطط عملها،

. وإعادة تركيز البرامج التنموية المتعلقة بالأحواض الجارية ومكافحة التصحر وتسيير الأملاك الغابية وتوسيعها والحفاظ على الأنظمة البيئية الطبيعية من خلال وضع المؤشرات الخاصة بالمتابعة والنجاعة.

هـ . أدوات مالية وإجراءات دعم أكثر فعالية وفي متناول الفلاحين ومربي المواشي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و . التأمين العقاري للمستثمرين الفلاحيين.

ز . تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

ح . والتعزيز المؤسساتي لإدارة مصالح الفلاحة والغابات.

MF/DGI/DOS/STAT

Evolution des Recouvrements Affectés au Budget de l'Etat (DGI, DOUANE et DOMAINE)

En Milliards de DA

PRODUITS	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Impôts Directs	57,75	68,54	82,34	92,16	79,42	82,34	99,20	113,77	125,53	145,23	168,37	240,29	259,48	331,83	462,78	559,41
Dont:																
IRG: Salaires	32,03	33,22	37,87	43,06	35,47	34,31	44,67	51,63	59,93	74,88	82,77	94,96	122,67	151,91	180,43	239,30
IRG: Non Salariés	7,74	11,54	12,76	15,85	13,75	15,72	18,03	19,13	19,86	21,20	22,83	26,88	35,91	41,98	48,54	58,27
IBS	16,29	23,19	31,15	32,75	29,94	32,19	36,39	42,87	45,65	49,03	62,64	118,32	97,44	133,47	229,03	255,05
Enregistrement et Timbre	6,42	9,16	10,68	11,90	13,58	16,21	17,02	19,00	19,27	19,60	19,62	23,54	28,13	33,92	35,96	39,84
Taxes/Chiffre d'Affaires	82,32	128,07	147,03	156,77	162,68	172,15	184,30	219,13	235,61	272,22	312,34	334,37	347,22	429,78	472,63	493,93
Dont:																
TVA/ Produits Pétroliers		6,70	8,51	9,79	10,35	11,18	10,50	10,30	10,02	9,28	9,41	7,12	12,97	10,89	9,77	9,09
TVA/ Intérieure	30,06	42,09	47,11	49,04	45,83	48,24	54,23	66,91	68,97	83,16	95,30	114,48	123,95	154,57	189,98	190,88
TVA/Importation	37,68	41,99	43,68	49,43	53,62	56,93	61,69	79,53	93,28	117,79	135,08	137,61	170,47	221,88	234,79	252,09
S/TOTAL TSA + TVA	69,02	94,34	104,30	111,90	115,17	120,24	130,41	156,74	172,28	210,23	239,79	259,21	307,39	387,34	434,54	452,06
TIC: Intérieure	13,30	18,16	21,54	21,58	23,92	24,99	25,68	32,52	32,59	30,05	33,75	34,43	34,68	37,36	35,26	36,69
Dont : Tabac	10,53	16,46	19,07	19,37	21,69	22,78	23,17	23,87	24,39	22,93	24,24	24,74	23,37	21,35	22,24	26,10
Taxe/Produits Pétroliers		15,57	21,19	23,29	23,59	26,92	28,21	29,86	30,75	31,94	38,80	40,60	4,10	0,40	0,72	0,42
*Autres Taxes (lubri.,pneum...)												0,13	1,05	4,68	2,11	4,76
S/TOTAL TIC+TPP	13,30	33,73	42,73	44,87	47,51	51,91	53,89	62,38	63,34	61,99	72,55	75,16	39,83	42,44	38,09	41,87
Contributions Indirectes	16,88	3,84	0,28	0,54	0,66	0,54	0,44	0,72	0,75	0,68	0,85	0,98	0,88	1,19	1,07	1,33
Droits de Douanes	78,63	77,31	72,53	77,09	32,44	90,38	104,30	128,46	143,38	137,02	143,36	113,40	132,65	163,93	172,47	183,56
Produits Divers Budget	2,61	3,70	4,25	4,11	3,86	4,93	4,11	4,15	3,91	3,86	4,31	4,57	4,88	5,93	8,00	12,66
* DGI	1,23	1,37	2,27	2,73	2,58	3,34	2,57	2,30	2,11	2,23	2,85	3,56	4,01	4,99	6,20	6,52
* Douanes	1,38	2,33	1,98	1,38	1,28	1,59	1,55	1,85	1,80	1,63	1,46	1,01	0,87	0,94	1,80	5,14
Produits des Domaines					6,11	6,60	35,12	7,87	34,44	25,16	15,95	28,41	13,51	17,05	19,53	18,65
TOTAL FISCALITE ORDINAIRE	244,61	290,62	317,11	342,57	348,75	373,15	444,49	493,09	562,33	603,77	664,80	745,56	786,75	983,63	1 172,44	1 309,37
Fiscalité Pétrolière	336,15	507,84	570,77	378,72	560,12	720,00	840,60	916,40	836,06	862,20	899,00	916,00	973,00	1 715,40	1 927 00	1 501,70
TOTAL FISCALITE D'ETAT	580,76	798,46	887,88	721,29	908,87	1093,15	1285,09	1409,49	1398,94	1465,97	1 563,80	1 661,56	1 759,75	2 699,03	3 099,44	2 811,07

DEPENSES D'EQUIPEMENT DE L'ETAT (Millions de DA)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
Industrie	3 151	3 970	5 027	5 480	5 143	6 250	5 796	6 810	8 620	8 553	7 278	6 449
Agriculture et Hydraulique	6 126	8 190	10 045	14 231	15 830	19 715	24 315	28 998	37 273	38 211	43 057	59 566
Services Productifs	130	110	217	233	839	1 905	1 775	1 517	3 272	3 702	1 979	7 545
Infrast. Econom. et Adm.	10 341	13 230	15 746	23 187	24 858	28 104	34 477	41 201	46 557	52 973	63 842	84 583
Education et formation	5 452	6 690	10 276	14 741	17 329	19 366	24 377	28 811	33 527	35 177	38 819	53 549
Infrast. Socio-Culturelles	1 536	1 820	3 206	4 270	6 826	7 607	8 170	7 298	8 857	9 187	12 298	15 947
Habitat	158	180	136	4 141	6 848	4 743	8 843	9 848	52 692	60 709	69 511	78 020
Divers	7 631	8 160	12 145	18 916	27 669	33 891	43 397	48 823	18 112	17 994	22 500	27 100
P.C.D	6 681	9 170	13 347	19 196	18 475	19 333	20 772	20 388	20 789	23 056	30 948	36 085
Opérations en capital	4 400	23 280	74 350	86 247	130 402	154 400	125 900	82 000	19 565	16 200	28 700	65 221
Total Budget d'équipement	**45 606**	**74 800**	**144 495**	**190 642**	**254 219**	**295 314**	**297 822**	**275 694**	**249 264**	**265 762**	**318 932**	**434 065**

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Industrie	7 602	5 904	225	95	130	200	24	134	164
Agriculture et Hydraulique	102 440	83 537	92 029	138 542	181 570	198 995	247 411	282 323	294 500
Services Productifs	8 590	12 416	9 924	12 050	11 597	15 047	23 408	17 207	15 305
Infrast. Econom. et Adm.	94 163	102 266	93 018	185 234	263 903	434 824	619 609	484 175	495 399
Education et formation	55 950	60 033	56 245	84 540	84 136	126 160	135 710	144 913	153 513
Infrast. Socio-Culturelles	27 407	31 518	28 421	35 567	32 900	41 760	54 885	68 483	71 235
Habitat	88 409	74 935	57 329	67 516	89 683	184 748	187 571	230 758	293 495
Divers	22 629	27 429	74 462	66 796	79 487	96 592	93 289	119 903	119 648
P.C.D	41 114	43 091	22 899	37 235	51 056	79 350	78 911	77 613	65 349
Opérations en capital	54 002	126 373	184 241	244 961	296 919	374 504	457 214	519 043	412 822
Total Budget d'équipement	**502 306**	**567 502**	**618 793**	**872 537**	**1 091 382**	**1 552 179**	**1 898 032**	**1 944 551**	**1 921 429**

La contribution des secteurs dans le PIBHH :

Unité : %

désignation	**2009**	**2010**	**2011***
Agriculture	13,6	12,8	12,6
Industrie	7,7	7,0	6,7
BTPH	16,2	17,0	16,4
Services	36,2	35,4	36
Services des AP	17,4	19,4	18,7

Source : Ministère des Finances

* prévisions de clôture